الأمم المتحدة

E/CN.17/2008/12/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 February 2008
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السادسة عشرة
٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت[١]
المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ دورة الاستعراض ٢٠٠٨-٢٠٠٩

البيان الإقليمي المعني بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا

تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا (أديس أبابا، ٢٢-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)

موجز

كلفت الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٥٨ اللجان الإقليمية بتقديم إسهامات إقليمية في عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال تنظيم اجتماعات التنفيذ الإقليمي. وتماشيا مع هذه الولاية وإعدادا للدورة السادسة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا للتنفيذ الإقليمي في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في التنفيذ، كما درس وحدد أهم التحديات والمعوقات والفرص، فضلا عن الدروس المستفادة والنهج ذات الأولوية التي ينبغي اتباعها لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في أفريقيا، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ).

(١) E/CN.17/2008/1.

240308 200308 08-23899 (A)

وركز الاستعراض الذي أجراه الاجتماع على مجموعة المسائل المواضيعية للجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة، وهي: الزراعة والتنمية الريفية (انظر الفرع أولا) والأراضي (انظر الفرع ثانيا) والجفاف والتصحر (انظر الفرع ثالثا) وأفريقيا (انظر الفرع رابعا). وفي الفرع المعنون أفريقيا، وجه الاجتماع الاهتمام إلى حوكمة التنمية المستدامة في أفريقيا؛ وتخفيف حدة الفقر، والتنمية المستدامة اجتماعيا؛ والإنتاج والاستهلاك المستدامين؛ وقاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ووسائل التنفيذ؛ وتسخير الروابط المشتركة. ولإجراء الاستعراض؛ عُرض على الاجتماع عدد من تقارير الاستعراض تغطي جميع المسائل المواضيعية، بوصفها وثائق معلومات أساسية. وتقدم تقارير الاستعراض تفاصيل محددة حول المسائل التي يشملها هذا التقرير.

وأشار الاجتماع إلى الالتزامات التي قطعتها البلدان الأفريقية بما فيها إعلان الأمم المتحدة للألفية، ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛ فضلا عن الاتفاقات والبروتوكولات البيئية متعددة الأطراف. وأشار الاجتماع أيضا إلى مختلف المبادرات التي اتخذتها البلدان الأفريقية على الصعيدين الوطني والإقليمي بما في ذلك في إطار الاتحاد الأفريقي وكذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تعتبرها خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إطارا لتحقيق التنمية المستدامة في القارة، كما أعرب الاجتماع عن تأييده لتلك المبادرات.

وأكد الاجتماع من جديد أن السلام والأمن والحوكمة الرشيدة والقضاء على الفقر متطلبات لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، كما كرر التأكيد على ضرورة المعالجة المتوازنة لجميع العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة – وهي النمو الاقتصادي والتنمية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. ودعا الاجتماع إلى إنفاذ سياسات تستجيب للمنظور الجنساني فضلا عن كفالة الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية التي تشكل أيضا عناصر محورية في تحقيق التنمية المستدامة.

وأعرب الاجتماع عن القلق إزاء تدني معدل النمو السنوي لإنتاج الغذاء في أفريقيا الذي يقل عن معدل النمو السكاني، والذي أدى إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والمجاعة في المنطقة. لذلك رحب الاجتماع ببروز الالتزام السياسي بشكل متزايد والإجراءات المتخذة من أجل تحقيق التنمية الزراعية والريفية في المنطقة، بما في ذلك من خلال تطوير الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا/برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وأشار الاجتماع أيضا إلى فرص تعزيز التنمية المستدامة التي تتيحها برامج أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأبرز الاجتماع أن الأرض تمثل جوهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أفريقيا. وشدد على أن الحصول على الأرض وضمان حيازتها على قدم المساواة، ولا سيما لفقراء الريف، يحتلان موقعا مركزيا في إدارة الأراضي إدارة مستدامة والحد من الفقر في المنطقة.

وأعرب الاجتماع عن بالغ القلق إزاء الأثر الفادح والمتواصل المترتب عن تدهور التربة والتصحر والجفاف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة. وسلط الاجتماع الضوء بصفة خاصة على كون الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وتحسين سبل الحصول على ما يكفي من إمدادات المياه، وإلى تحقيق الأمن الغذائي، تتضرر بشدة من تدهور التربة والتصحر اللذين يستفحلان باطراد، ومن موجات الجفاف التي أصبحت أكثر تكرارا وأشد وطأة وأوسع نطاقا في المنطقة.

وأكد الاجتماع على أن قدرة المنطقة على التكيف مع آثار تقلبات المناخ وتغيره يشوبها نقص كبير. لذلك أعرب الاجتماع عن القلق الشديد إزاء بوادر تشير إلى أن المنطقة ستواجه آثارا مبكرة ومدمرة بعيدة المدى لتغير المناخ، وأن تغير المناخ سيؤدي على وجه الخصوص إلى تفاقم الجفاف والتصحر والفيضانات، وتقويض الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وزيادة حدوث النزاعات وانعدام الأمن.

وشدد الاجتماع على أن التصدي لتحديات تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر والتنمية الزراعية والريفية يعتبر ضروريا وجزءا لا يتجزأ من المعالجة الفعالة للفقر وإشاعة السلام وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

ولاحظ الاستعراض أنه في الوقت الذي اتخذت فيه بعض البلدان عددا من الإجراءات الملموسة وأحرزت بعض التقدم في مختلف المجالات، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله لتوسيع وتعميق الإنجازات في مجال الحد من الفقر وتحسين سبل كسب العيش والنمو الاقتصادي.

وأعرب الاجتماع عن تقديره للشركاء الإنمائيين الثنائيين ومتعددي الأطراف لما يقدمونه من دعم، الأمر الذي أتاح للمنطقة وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

وسلم الاجتماع مع التقدير بالدور الحيوي الذي يضطلع به قطاع الأعمال والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشعوب الأصلية والشباب، وبالحاجة إلى كفالة مشاركتهم الكاملة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقام الاجتماع بتحديد الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز، فضلا عن أهم التحديات والمعوقات، وأوصى باتباع نهج ذات أولوية واتخاذ إجراءات في إطار كل مجموعة مسائل مواضيعية على النحو المبين في الفروع أولا إلى رابعا أدناه.

أولا – التنمية الزراعية والريفية

الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز

١ – حدد الاجتماع أهم الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز على النحو التالي:

(أ) **في مجال تعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والحد من الفقر:**

'١' يتعاون المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لدعم برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا ويقدم دعما مشتركا لتوحيد الإجراءات والممارسات في مجال التنمية الريفية؛

'٢' استفادت المجموعات الاقتصادية الإقليمية من البرامج الإقليمية للأمن الغذائي الرامية إلى تشجيع العمل الجماعي وتعزيز برامج الأمن الغذائي الوطنية؛

'٣' تم وضع استراتيجية تغذوية إقليمية أفريقية منقحة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، من جملة أمور أخرى، لزيادة الوعي لدى راسمي السياسات بمشاكل التغذية، والدعوة لاتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي وحفزها من أجل تحسين نتائج التغذية؛

'٤' تم تعزيز إنتاجية المواشي وبعض المحاصيل مثل المنيهوت والأرز والفاصولياء من خلال تشجيع الأنواع والأصناف عالية الغلة والمقاومة للأمراض والآفات؛

'٥' بدأ تنفيذ برنامج ''ثورة خضراء'' في أفريقيا ويقوم التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا بتقديم الدعم للمساعدة في استحداث أصناف محسنة من المحاصيل، وتدريب العلماء، وكفالة حصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على البذور المحسنة، وإنشاء شبكة من الموردين لتسهيل حصول صغار المزارعين على المدخلات الزراعية؛

'٦' وبفضل الدعم المقدم للمشاريع القطرية لنقل التكنولوجيا في أكثر من ١٥ بلدا في المنطقة تم تعزيز غلال الذرة والقمح في بعض البلدان؛

(ب) **في مجال الاستثمارات الزراعية، بما في ذلك في مجال البحوث الزراعية:**

'١' هناك اعتراف متزايد من جانب القادة الأفارقة بأهمية زيادة الاستثمار العام في الزراعة على النحو الذي يعكسه، ضمن أمور أخرى، اعتماد إعلان

مابوتو (٢٠٠٣) لهدف تخصيص ١٠ في المائة أو أكثر من الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية/الريفية بحلول عام ٢٠٠٨؛

'٢' تستفيد البلدان من برامج تهدف إلى تحقيق نمو زراعي مستدام عن طريق تعزيز نظم المعارف الزراعية وتوفير تكنولوجيات مربحة ومستدامة؛

'٣' بدأ العمل في عدة بلدان بآليات مبتكرة لتمويل البحث والتطوير في مجال الزراعة، من قبيل الصناديق التنافسية؛

(ج) في مجال الإدارة المستدامة للأراضي:

'١' نُفذت عمليات إصلاح زراعي أو يجري تنفيذها في العديد من البلدان الأفريقية لزيادة ضمان حيازة الأراضي والاستقرار بغية تشجيع الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي والتحديث الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مبادرة تتعلق بسياسات الأراضي لوضع إطار ومبادئ توجيهية لسياسات الأراضي على النطاق الأفريقي لتيسير وتقديم المزيد من الدعم للارتفاع بمستوى إصلاح السياسات المتعلقة بالأراضي؛

'٢' تم حفز التعاون والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي عن طريق وضع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا/خطة العمل البيئية، وخطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا/برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا؛

'٣' وُضعت مبادرة ''أرض أفريقيا'' باعتبارها آلية للشراكة لدعم البلدان في حشد الموارد وزيادة الاستثمارات المنسقة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والحد من الفقر؛

'٤' تقوم عدة بلدان بتنفيذ أنشطة ذات صلة بالإدارة المستدامة للأراضي في إطار الجهود والتدابير الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرامج العمل الوطنية ذات الصلة؛

'٥' تحقق الالتزام والدعم السياسيان المؤيدان لزيادة استخدام الأسمدة في المنطقة. وتوصل مؤتمر قمة أبوجا لعام ٢٠٠٦ بشأن الأسمدة إلى اتفاق لزيادة استخدام الأسمدة إلى ما لا يقل عن ٥٠ كيلوغراما للهكتار الواحد بحلول عام ٢٠١٥، وإنشاء ''الآلية الأفريقية لتمويل الأسمدة'' لتمويل الاستثمار في الأسمدة.

(د) في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

'١' برز التزام سياسي قوي لدى القادة الأفارقة للتصدي للتحديات المتعلقة بالمياه في المنطقة، على النحو الذي يؤكده إنشاء المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، وفرقة العمل الأفريقية المعنية بالمياه، ومرفق المياه الأفريقي. وبدأ تنفيذ مبادرات من قبيل إطار العمل الاستراتيجي المتوسط والطويل الأجل وخطة عمل قصيرة الأجل لمعالجة مسائل إمدادات المياه والصرف الصحي والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

'٢' يُبذل حاليا جهد قوي لإنشاء منظمات لأحواض المياه في أفريقيا أو تعزيز القائم منها. وتم في هذا الصدد إنشاء الشبكة الأفريقية لمنظمات أحواض الانهار؛

'٣' يستفيد ثلاثة عشر بلدا بالفعل من مبادرة مصرف التنمية الأفريقي المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي في الريف بتمويل من الصندوق الاستئماني لمصرف التنمية الأفريقي؛

(هـ) في مجال وضع سياسات شاملة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في أفريقيا:

'١' وُضعت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا/برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا واعتُمدت باعتبارها إطارا لمعالجة القضايا والأولويات الأفريقية في مجال التنمية الزراعية والريفية معالجة منسقة ومتكاملة؛

'٢' اتُّفق على الكثير من الالتزامات والأهداف التي توفر دعما سياسيا قويا لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. ومن بين ما اتفق عليه إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ الذي يدعو إلى صرف ١٠ في المائة من إجمالي الإنفاق العام على التنمية الزراعية والريفية؛ وإعلان أبوجا لعام ٢٠٠٦ بشأن الأسمدة الذي يدعو إلى زيادة استخدام الأسمدة من ثمانية إلى ٥٠ كيلوغراما للهكتار الواحد بحلول عام ٢٠١٥؛ وإعلان سرت لعام ٢٠٠٤ المتعلق بالتحديات التي تواجه تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة في مجالي الزراعة والمياه في أفريقيا؛

'٣' وضع العديد من البلدان والمنظمات دون الإقليمية وشرعت في تنفيذ سياسات وخطط واقعية وشاملة للتنمية الريفية والتحديث الزراعي بما يتفق

مع مبادئ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وترتبط ارتباطا مباشرا بالاستراتيجيات الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر؛

'٤' بدأت بالفعل بعض المناطق دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تنفيذ بعض الأنشطة ذات الأولوية لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا؛

(و) في مجال تحقيق اللامركزية وتعزيز القدرات لدعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

'١' قام العديد من البلدان الأفريقية باعتماد وتنفيذ سياسات لتطبيق اللامركزية التي أمكن بفضلها إدماج الكثير من الحكومات المحلية على نحو متزايد في نظم الإنفاق العام، مع تزايد التخطيط القائم على المشاركة ونقل الموارد الإنمائية إلى الحكومات والمجتمعات المحلية؛

'٢' تعززت قدرة المزارعين الريفيين ومنظماتهم على التعبير عن احتياجاتهم والمشاركة في الحوار الخاص بالسياسات الزراعية؛

'٣' يقوم بعض الدول الأفريقية حاليا، من خلال إعادة النظر في سياساتها في مجال التعاونيات، بإدخال إصلاحات تشريعية ومؤسسية تتيح المزيد من الاستقلال للتعاونيات وتحد من دور الحكومات في إقامتها؛

(ز) في مجال المكافحة المتكاملة للآفات:

'١' استفادت بعض بلدان غرب أفريقيا من مشاريع البحوث المتعلقة بالمكافحة المتكاملة للآفات وتقوم بوضع وتنفيذ نظام إقليمي لمكافحة آفات الذبابة البيضاء وأمراض الطماطم الفيروسية، ولتوفير المعلومات المتعلقة بتأثير التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الزراعية على مستويات الفيروسات النباتية، فضلا عن تنفيذ برنامج إقليمي لضمان الجودة يُعنى بالتثقيف بشأن مأمونيّة المبيدات والتدريب في مجال كيمياء بقايا المبيدات؛

'٢' تلقت بعض البلدان في المنطقة المساعدة لوضع استراتيجيات وطنية للمكافحة المتكاملة للآفات ولتدريب المزارعين؛

'٣' يجري تعزيز توفير المعلومات المتعلقة بالمكافحة المتكاملة للآفات والحصول عليها؛

'٤' تُقدم لبلدان المنطقة المساعدة لتنظيف مخزونات المبيدات القائمة والتخلص منها عن طريق برنامج مخزونات أفريقيا؛

(ح) في مجال الطاقة الريفية:

برزت مبادرات تدعم بلدان المنطقة لزيادة إنتاج الطاقة وتوسيع فرص الحصول على الطاقة النظيفة والمنتجة في المناطق الريفية.

التحديات والعقبات الرئيسية

٢ - حدد الاجتماع التحديات والعقبات الرئيسية التالية في هذا المجال:

'١' يشكل الفقر العامل المتفرد الأكثر تأثيرا وإعاقة لتحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة ولتوفير الخدمات الأساسية للمياه والصرف الصحي على نحو مستدام؛

'٢' يطرح تقلُّب المناخ والآثار المتوقعة لتغير المناخ في المنطقة عقبات وتحديات خطيرة تعترض سبيل التنمية الزراعية والريفية المستدامة بالنظر إلى ما يرتبط بذلك من ضخامة حجم الكوارث الطبيعية ووقوع كوارث مثل الجفاف والفيضانات والزلازل؛

'٣' لا تزال عوامل تدهور الأراضي والتصحر والممارسات الزراعية غير المستدامة تشكل تحديات رئيسية أمام التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛

'٤' تمثل المنتجات الزراعية التي تتلقى دعما كبيرا في البلدان المتقدمة عقبة رئيسية أمام نمو الصادرات الزراعية الأفريقية وقدرتها على المنافسة؛

'٥' عدم كفاية الاستثمار والتمويل، بما في ذلك الانخفاض المطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة وانخفاض درجة الأولوية المعطاة للبحث والإرشاد الزراعيين من أجل التنمية الزراعية الريفية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

'٦' نقص الاستثمار في البنية التحية؛

'٧' الفرص المحدودة لوصول صغار المزارعين إلى الأسواق؛

'٨' نقص الميزانيات وقصور القدرة المؤسسية لدى النظم اللامركزية على التخطيط وتقديم خدمات التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وعلى سبيل المثال، خلفت الإصلاحات في الخدمات الإرشادية فراغا مؤسسيا يمكن أن يعرقل فرص الوصول إلى الابتكار الزراعي. ولا يتوافر لمنظمات المنتجين والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص إلى الآن ما يكفي من القدرات البشرية والمالية لتولي هذا الأمر؛

'٩' الافتقار إلى البيانات وضعف فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة مما يعرقل الرصد الفعّال للتقدم المحرز ووضع السياسات والتخطيط فيما يخص التنمية الزراعية الريفية المستدامة. ويشمل ذلك ندرة البيانات المتعلقة بموارد المياه، التي تشكل عاملا أساسيا من عوامل عرقلة التنمية الفعلية لموارد المياه؛

'١٠' الافتقار إلى المناخ الضروري والمؤاتي لمشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛

'١١' كون الأطر المتعلقة بالسياسات والأطر التنظيمية هي دون الحد الأمثل والافتقار إلى استراتيجيات للحصول على الطاقة في الخطط الإنمائية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتمويل الحكومي المركزي المحدود للقطاع مما يقوض تنمية مصادر الطاقة ولا سيما للأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية وأرباض المدن؛

'١٢' انخفاض مستوى تنمية موارد المياه بما لا يكفي إلى حد بعيد لتلبية الطلب المتزايد على المياه استجابة لنمو السكان والأنشطة الإنمائية الزراعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية؛

'١٣' بطء وتيرة اعتماد الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية لمبادئ وأطر برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عند تقديمها للمساعدة الإنمائية؛

'١٤' لا تشكل احتياجات المزارعين وتلك الخاصة بتجارة الزراعة دافعا موجها للخدمات البحثية والإرشادية الزراعية بالقدر الكافي مما يؤدي إلى انعدام أهميتها وعدم فعالية نقل التكنولوجيا وقلة تأثير البحوث المتعلقة بالتنمية الزراعية؛

'١٥' ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري المكتسب الإيدز في بعض البلدان مما يلقي بعبء ثقيل على كاهل التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

'١٦' يشكل عدم الاستقرار السياسي والكوارث الناجمة بفعل الإنسان، بما في ذلك النزاعات التي تحدث في كثير من البلدان وفيما بين البلدان، تهديدا كبيرا لعملية الحد من الفقر في الريف والأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة؛

'١٧' الاختلال الكبير في توزيع الدخل مما يعوق النمو الاقتصادي؛

'١٨' ارتفاع معدلات نمو السكان والتحضر وسوء إدارة الموارد الطبيعية الأمر الذي يسبب ضغطا هائلا على الأراضي والمياه العذبة وغيرها من الموارد الطبيعية الآخذة نتيجة لذلك في التدهور والنضوب.

الدروس المستفادة والنهج والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها

٣ - ترد فيما يلي الدروس المستفادة الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية التي حددها الاجتماع:

'١' الحاجة إلى مواءمة المساعدة الإنمائية مع أهداف ومبادئ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا لضمان التزام الشركاء بالعمل مع الحكومات والقطاع الخاص لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية. وفي هذا الخصوص، تدعو الحاجة إلى تفادي إنشاء عمليات جديدة وإلى الاعتماد على الجهود الجارية على المستوى الوطني؛ ومواءمة الجهود الوطنية مع أهداف البرنامج المتعلقة بالنمو والميزانية والأمن الغذائي والتغذوي؛ وإضافة قيم إلى الجهود الوطنية كلما اقتضت الضرورة ذلك؛

'٢' الحاجة إلى تحديد المجالات الأساسية فيما يتعلق بتخصيص نسبة ١٠ في المائة من الميزانية المتفق عليها في إعلان مابوتو وتحديد آلية شاملة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف. وفي هذا الخصوص ينبغي بناء القدرة الوطنية والإقليمية لمتابعة النفقات المتعلقة بالزراعة؛

'٣' الحاجة إلى تعاون الجهات المانحة والحكومات المركزية معا. ولذا يحتاج شركاء التنمية إلى اعتماد نهج منسقة وتوخي المرونة فيما يتعلق بإجراءات

المدفوعات التمويلية والمشروطية وتقديم المساعدة من أجل التنمية الزراعية والريفية المستدامة ضمن الأطر الاستراتيجية الوطنية عوضا عن اتباع نُهج مجزّأة تختلف باختلاف المشروع. ويلزم في الوقت نفسه توسيع نطاق قاعدة الموارد المحلية للاستثمارات في احتياجات التنمية الزراعية والريفية والمستدامة بتعزيز الاتساق في السياسات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة والالتزام وتحديد الأولويات في البرامج الإنمائية الوطنية بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

'٤' يلزم استكشاف و/أو توسيع نطاق فرص التمويل مثل تسهيلات القروض المتناهية الصغر والتعاونيات وتمويل الكربون (مثل فرص آلية التنمية النظيفة)؛

'٥' يُعتبر تعزيز فرص وصول صغار المزارعين إلى الأسواق عنصرا مهما للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في أفريقيا؛

'٦' ينبغي تعزيز القدرة البشرية والمؤسسية وبوجه خاص فيما بين النظم اللامركزية والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص كونها تشكل عنصرا حيويا للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في المنطقة؛

'٧' الحاجة إلى توفير فرص كافية للوصول إلى البنية التحتية في الريف والمدخلات الزراعية وتعزيزها من أجل زيادة النمو في الزراعة والنمو في الاقتصاد غير الزراعي وفي البلدات الريفية؛

'٨' من الضروري اعتبار إتاحة فرص الحصول على الطاقة من أجل الزراعة والتنمية الريفية أولوية واضحة في السياسات الكلية والسياسات القطاعية الوطنية ويلزم تعزيز القدرة على التخطيط لمشاريع الطاقة وتنفيذها. ومن الضروري أيضا أن تعمل البلدان على المستوى الإقليمي على استخدام موارد الطاقة على الوجه الأمثل وتوسيع نطاق الاستثمار في قطاع الطاقة؛

'٩' ينبغي أن تندرج عملية تحقيق اللامركزية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في هيكل مؤسسي دائم وأن يواكبها تمكين المجتمع المدني والمجتمع المحلي بصورة أقوى وأكثر شمولا وتحويل الموارد بصورة مباشرة مع حكومات محلية أقوى وأكثر خضوعا للمساءلة؛

'١٠' ينبغي تهيئة وتعزيز بيئة مؤاتية لمشاركة القطاع الخاص وزيادة الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛

'١١' يلزم إزالة أوجه الاختلال في أسعار المنتجات الزراعية لتوفير حوافز للمزارعين للاستثمار والإنتاج؛

'١٢' ينبغي توسيع وتعزيز نطاق الخدمات البحثية والإرشادية الزراعية وفرص الحصول على التكنولوجيات المناسبة والميسورة الكلفة بما في ذلك المدخلات والتكنولوجيات الزراعية اللازمة للاستفادة من المياه في الإدارة المستدامة للأراضي من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية؛

'١٣' من الضروري لزيادة إنتاجية المزارعين، توظيف الاستثمارات الكبيرة في القطاعين العام والخاص في البنية التحتية الريفية والاتصالات والتسويق وزيادة توفير الخدمات الصحية والتعليمية؛

'١٤' تحسين و/أو تعزيز الفرص التجارية عن طريق إقامة نظام عادل للتجارة العالمية والتكامل التجاري الإقليمي لأنهما يشكلان جزءا أساسيا لا يتجزأ من تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في أفريقيا؛

'١٥' هناك حاجة إلى الارتفاع بمستوى إصلاحات السياسة العامة المتعلقة بالأراضي وبالموارد الطبيعية الأخرى لكفالة إتاحة فرص آمنة وعادلة للوصول إلى الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام. ويمكن أن يشكل إدراج سياسات الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وأداء المؤسسات ذات الصلة في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أداة مفيدة لتعزيز زخم الإصلاح.

ثانيا – الأراضي

الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز

٤ – حدد الاجتماع ما يلي من الإجراءات الملموسة الرئيسية والمتخذة والتقدم المحرز في هذا المجال:

'١' بدأ الكثير من البلدان الأفريقية إصلاحات متعلقة بالأراضي وحيازة الأراضي. وعلى ذلك أصدرت بعض البلدان تشريعات متعلقة بالأراضي ووضعت سياسات للأراضي أو أطرا للسياسات المتعلقة بالأراضي واعتمدتها؛

'٢' شرعت معظم بلدان الجنوب الأفريقي في إصلاحات زراعية للتصدي لمشاكل الاستمرار في عدم المساواة العرقية في حيازة الأراضي بوصفها مصدرا محتملا للنزاع وعدم الاستقرار؛ وتدهور الأراضي الذي يؤثر في المناطق المجتمعية حيث يتركز السكان الأفارقة؛ واستحداث نظم صالحة لإدارة الأراضي فيما يخص الأراضي المجتمعية؛

'٣' أنشأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مرفقا للدعم التقني لإصلاح الأراضي يرمي إلى توفير الفرص للدول الأعضاء في المنطقة من أجل الحصول على المشورة والخبرة والتدريب والدعم التقني فيما يتعلق بجوانب مختلفة لإصلاح الأراضي والاستفادة أيضا من الخبرة الدولية المطلوبة. وإضافة إلى ذلك يوجد عدد من منظمات شبكة المجتمع المدني الوطنية والإقليمية التي تتناول حقوق وسياسات الأراضي والموارد الطبيعية في المنطقة؛

'٤' أُنشئت في بعض البلدان والمناطق دون الإقليمية، تحالفات الأراضي للمجتمع المدني أو جماعة شبكة الأراضي إضافة إلى منظمات المجتمع المدني المعنية بالقضايا الجنسانية والأراضي من أجل أنشطة الدعوة وإقامة حوار وشراكة مع الحكومة وهي تجتمع بصورة دورية لتبادل الدروس المستفادة والتصدي لقضايا مشتركة؛

'٥' استحدثت بلدان كثيرة ناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا برامج ''لإدارة المزدرع'' لتحسين إدارة أراضي القرى والموارد الطبيعية؛

'٦' أُدخلت في بعض البلدان في غرب أفريقيا، اتفاقيات محلية على مختلف المستويات الإقليمية تشتمل على شتى فئات المجتمع والمجتمعات المحلية في القرى إلى جانب الحكومات المحلية والوكالات الإنمائية، لتنظيم استخدام موارد الأراضي فيما بين تلك الفئات. ووضعت بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية أيضا قوانين رعوية – أي قوانين أطرية تمكن المجتمعات المحلية الرعوية من وضع تشريعات ناظمة للأراضي المحلية والحصول على حرية التنقل في ممرات الماشية والتفاوض على إمكانيات الوصول إلى مراعٍ واسعة وموارد المياه في إطار الاختصاص الأساسي للمجموعات الأخرى، والتي يعتمدون عليها في فصل الجفاف؛

'٧' وفي بلدان الساحل، تؤدي منظمات المزارعين أيضا دورا نشطا في المناقشات بشأن الأراضي ويجري تعزيز السياسات الحكومية الدولية والاستجابات

للدروس المستفادة في إطار السياسات، والسياسات المتقاربة المتعلقة بالأراضي؛

'٨' اضطلعت بعض بلدان شمال أفريقيا بإصلاحات رئيسية للأراضي، وبذلك حققت منافع هامة لصالح المزارعين والعمال غير المُلاك والرحل الرعاة وعملت على تحسين فرص الوصول إلى أسواق الصادرات الأوروبية بدرجة كبيرة، مع خفض المعدلات العالية لسوء التغذية والأمية وعدم امتلاك الأراضي وهو ما كان يغلب على قطاع الزراعة البعلية التقليدي المنخفض الدخل؛

'٩' تشمل نهج التدخل الحكومي المعتمدة (التي تدعمها مستويات مرتفعة من استثمارات رأس المال) في إصلاحات الأراضي ما يلي: استعادة الأراضي المملوكة للأجانب؛ وفرض حدود قصوى على ملكية الأراضي في الجزائر ومصر؛ وتوفير مدخلات زراعية حديثة مدعومة، والري، وتقديم الخدمات الإرشادية والتعليم الابتدائي مجانا؛

'١٠' يجري تقديم المساعدة الإنمائية لبناء القدرات التقنية وقدرات الموارد البشرية في قطاع الأراضي في أفريقيا؛

'١١' جرى اتخاذ مبادرة متعلقة بالأراضي من أجل أفريقيا ويجري تنفيذها لوضع إطار للبلدان الأفريقية من أجل سياسات الأراضي وإصلاحها في المنطقة. وعلما بأن الإطار سوف يقدم، فيما يقدم، أساسا لالتزام البلدان الأفريقية على المستوى السياسي بأن تضع مبادئ توجيهية واضحة وممارسات جيدة مرجعية من أجل الإصلاحات المتعلقة بسياسات الأراضي وأداء المؤسسات المعنية بالأراضي، وسيفيد في تعزيز سياسات الأراضي الرامية إلى دعم التحول الزراعي وتعزيز البرامج من أجل زيادة الحيازة لضمان حقوق الأراضي الحضرية؛

'١٢' يجري الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات البشرية المتصلة بالأراضي والتي تركز على المنطقة. وبدأت تنفيذ أو إعداد مجموعات تدريبية تُعنى، فيما تُعنى، بالشفافية في إدارة الأراضي والوسائل المتعلقة بالأراضي والمراعية للفروق بين الجنسين وآليات مشاركة القاعدة الشعبية والحوكمة الرشيدة للأراضي.

التحديات والعقبات

٥ - حدد الاجتماع التحديات والعقبات الرئيسية في هذا المجال:

'١' عادة ما تكون قدرة المؤسسات الحكومية المعنية بالأراضي ضعيفة وتقتصر على إدارة حقوق الملكية الرسمية، التي لا تشكل عادة سوى جزء صغير جدا من المجموعة الكاملة من الاهتمامات المتعلقة بالأراضي؛

'٢' نقص تمويل برامج الإصلاح الزراعي؛

'٣' قصور التخطيط لاستخدام الأراضي مما يؤدي إلى تخصيص استثمارات عقارية وتناميها وزحفها إلى الأراضي الخصبة مما يعيق التنمية المستدامة للزراعة؛

'٤' إن ما يعيق قدرة الحكومات الأفريقية على معالجة عمليات السياسات المتعلقة بالأراضي هو نقص المهارات المناسبة لتنسيق تلك العمليات التي تنطوي على مسائل معقدة تشمل عدة قطاعات وقد تكون مسائل خلافية؛

'٥' تُدمج أحيانا المساعدة التقنية الخارجية المقدمة في السياق الوطني على نحو سيء وقد تنطوي على محاولات لإدخال نظم وإجراءات تقنية غير مناسبة وغير مستدامة؛

'٦' إن القدرة في المجتمع المدني متباينة إلى درجة كبيرة في شتى البلدان الأفريقية وغالبا ما تكون ضعيفة. وحتى عندما يكون المجتمع المدني متطورا جدا، ويشارك في مسائل الحكم والوصول إلى العدالة، فإن ذلك لا يعني أن النشاط يمتد بالضرورة ليشمل المسائل المتعلقة بالأراضي. وإن وجود قدرة المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني لا يعني بالضرورة أن تتمكن هذه المنظمات من الإعراب عن شواغلها على المستوى المجتمعي؛

'٧' ثمة قصور في إدارة المعارف وتقاسم المعلومات في المسائل المتعلقة بالأراضي. لذلك لا توجد وثائق كافية، ولا تنشر المعلومات المتعلقة بما يجري في أماكن أخرى بشكل جيد، ولا تتوفر معارف تجريبية عن الظروف الوطنية والمحلية والقطرية وتحليلات محددة السياق عن خيارات السياسات العامة والآثار المترتبة على اختيار السياسات العامة.

الدروس المستفادة والنهج والإجراءات الموصى بها ذات الأولوية

٦ - فيما يلي أهم الدروس المستفادة والإجراءات الموصى بها ذات الأولوية التي حددها الاجتماع في هذا المجال:

'١' تهيمن الدولة بشكل كبير على المسائل المتعلقة بالأراضي ويعد هذا أحد العوائق التي تحول دون استخدام الأراضي على نحو فعال ومستدام. لذلك تدعو الحاجة إلى استكشاف وإنشاء نظم التجريد من ملكية الأراضي، وخصخصة تقديم خدمات الأراضي، وتعزيز نظم إدارة المجتمع المحلي للأراضي وإعادة منح سندات الملكية لصالح المواطنين أو المجتمع المحلي ككل؛

'٢' ثبت أن برامج تمليك الأراضي الرسمية بطيئة ومكلفة ويصعب تحديثها، ويجد المزارعون الفقراء صعوبة في الحصول عليها. وثمة حاجة إلى استكشاف أنظمة بديلة لتوثيق حقوق الأراضي؛

'٣' مع أن الحقوق العرفية في الأراضي تختلف عن الحقوق القانونية من حيث أصولها ومن حيث أشكال المستندات، فإنها يمكن أن تكون آمنة بنفس القدر وينبغي أن يكون معترفا بها في القانون. ثم إن الجهود المبذولة لإقرار، وربما تقنين الحيازة العرفية للأراضي، يجب أن تمضي شأوا أبعد من ذلك والبحث في جوانبها السلبية التي تشمل الاستثناءات المتعلقة بالجنسين وبين الأجيال ومعالجتها؛

'٤' من الضروري التغلب على الإرث المزدوج للحكم الاستعماري من خلال وضع سياسات عادلة يُتفق عليها بالتراضي وأطر قانونيه جديدة متماسكة تتضمن أشكالا متعددة من الحيازة تكفل حقوق الملكية لكل من الأغنياء والفقراء على حد سواء، والاعتراف بالحقوق الثانوية والجماعية وتجنب مزالق الدوافع من أجل التمليك الفردي الشامل؛

'٥' يجب أن يكون التغيير المؤسسي التدريجي في هيئات قطاع الأراضي متكاملا وأن يتم ضمن إطار العمليات الأوسع لإصلاح القطاع العام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتسم مؤسسات إدارة الأراضي بالحرفية لكي تتمكن من تقديم أعمال منها على سبيل المثال الخدمات الموجهة للزبائن، مع المرونة اللازمة لاسترداد تكاليفها الإدارية والتقنية من المستخدمين القادرين على الدفع، وتحديد برامج للحوافز الملائمة للموظفين؛

'٦' يجب أن تكون إدارة الأراضي لامركزية وأن تُقدم مساعدات مناسبة لبناء القدرات ومساعدات تقنية إلى البلدان والسلطات المحلية في المنطقة. وينبغي أن يكون هناك تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية بالأراضي؛

'٧' ينبغي حماية أراضي المشاع التي تشمل الغابات والأراضي الرطبة وموارد المياه في البحيرات وأحواض الأنهار من خلال سياسات وبرامج لإصلاح الأراضي تشمل استراتيجيات عملية لكفالة الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام؛

'٨' ينبغي اعتماد استراتيجيات وسياسات فعالة لإدارة الأراضي الرعوية لكفالة الانسجام مع الزراعة المستقرة وتحقيق الاستدامة؛

'٩' يشكل شيوع المنازعات القضائية بشأن الأراضي، وتراكم القضايا المتعلقة بالأراضي في المحاكم، عقبات كبيرة أمام الاستثمار وتنمية الأراضي. لذلك، ثمة حاجة إلى استكشاف ووضع آليات مناسبة بديلة لحل المنازعات تكون قادرة على التوصل إلى تسوية سريعة؛

'١٠' ينبغي تشجيع النظم الملائمة والآمنة لحيازة الأراضي لتسهيل الحصول على السكن اللائق، والمأوى، والمرافق الاجتماعية الأساسية، لمكافحة الفقر في المناطق الريفية وتحسين الظروف المعيشية للفقراء؛

'١١' لا يزال الإصلاح الزراعي باستخدام آلية السوق يعتبر مشكلة رئيسية؛

'١٢' يجب اختبار ووضع نهج جديدة لحلّ المسائل المتعلقة بالأراضي في حالات ما بعد انتهاء النزاع للمساعدة في إعادة بناء التماسك الاجتماعي في البلدان التي تتعافى من النزاع والمعرضة لخطر حدوثه؛

'١٣' يجب على كل من الحكومات الأفريقية والجهات المانحة أن تضع آليات لدعم سياسة إصلاح الأراضي وتنفيذها تمشيا مع محورية مسائل الأراضي في الاستراتيجيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام؛

'١٤' يجب إشراك أصحاب المصلحة إشراكا فعليا على جميع مستويات وضع السياسات المتعلقة بالأراضي وتنفيذها؛

'١٥' يعد بناء القدرات للإصلاح الزراعي أمرا بالغ الأهمية ينبغي الاضطلاع به. وثمة حاجة إلى بناء وإعادة توجيه القدرات والخبرات لوضع نظم إدارة

الأراضي المناسبة بغية تلبية احتياجات مستخدمي الأراضي ككل والمساعدة في التنمية الوطنية. ومن الأهمية بمكان، بناء القدرات على المستوى المحلي، ليس فقط للمؤسسات الحكومية، بل أيضا للمؤسسات العرفية والمجتمعية والقطاع الخاص، لكي تتحمل مسؤوليات متزايدة في إدارة الأراضي بالاشتراك مع الدولة. وتدعو الحاجة إلى وضع قواعد وآليات مؤسسية لتبادل المعارف؛

'١٦' هناك احتياجات أساسية لتوسيع نطاق تغطية النظم المساحية وإمكانية تسجيل الأراضي وإجراءات التوثيق؛

'١٧' يجب على أفريقيا أن تطور مراكز الخبرة الرفيعة فيها في مجالات السياسات المتعلقة بالأراضي وحيازتها وإدارتها بغية توفير المعرفة والخبرة اللازمتين لتنفيذ السياسات الجديدة المتعلقة بالأراضي وإنشاء مؤسسات تعنى بالأراضي لدعم التنمية الاقتصادية في أفريقيا وتجديد نظم الإدارة في القرن الحادي والعشرين؛

'١٨' وضع وتنفيذ إطار عمل للسياسات المتعلقة بالأراضي لعموم أفريقيا وينبغي مواصلة إصلاح الأراضي الزراعي لتعزيز وتحسين إصلاح الأراضي في المنطقة.

ثالثا – الجفاف والتصحر

الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز

٧ - حدد الاجتماع الإجراءات الملموسة الرئيسية التالية المتخذة والتقدم المحرز:

(أ) في مجال توقي ومكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

'١' إن جميع البلدان الأفريقية هي أطراف في اتفاقيه مكافحة التصحر لعام ١٩٩٤ وتضطلع بأنشطة مختلفة للوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقية؛

'٢' وصل العديد من البلدان الأفريقية التي يدعمها شركاء في التنمية إلى مراحل مختلفة من وضع برامج عملها الوطنية لمكافحة التصحر؛

'٣' بدأ تنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وإن يكن ببطء، في بعض البلدان؛

'٤' أنشأت البلدان صناديق وطنية لمكافحة التصحر تعمل بمثابة مصادر تمويل محلية يمكن الوصول إليها بسهولة من أجل تنفيذ أولويات برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر؛

'٥' كما تقوم بعض البلدان بإنشاء هيئات تنسيق وطنية تضطلع بمهام التنسيق والتوجيه والقيادة بغية كفالة التخطيط المتكامل الذي يشمل عدة قطاعات لبرامج مكافحة التصحر؛

'٦' شرعت بعض البلدان في إدماج برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في خطط التنمية الوطنية، وخاصة استراتيجيات الحد من الفقر. وقد تمكن عدد قليل منها من إدماج برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر وأولويات الإدارة المستدامة للأراضي الأخرى في خطط التنمية الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

'٧' وضعت برامج العمل دون الإقليمية لمكافحة التصحر للمناطق دون الإقليمية الخمس جميعها في أفريقيا. وقد بدأ تنفيذ بعض برامج العمل دون الإقليمية هذه برعاية المؤسسات دون الإقليمية؛

'٨' يجري إقامة برنامج عمل إقليمي لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف من خلال ست من شبكات البرامج المواضيعية برعاية وحدة التنسيق الإقليمية التي استضافها مصرف التنمية الأفريقي؛

(ب) في مجال مكافحة التصحر، والتخفيف من آثار الجفاف والتكيف معه من خلال استراتيجيات وبرامج أخرى في قطاعات الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية:

'١' قام العديد من البلدان الأفريقية بوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط بيئية وطنية وتوفر إطار سياسات عامة للأنشطة الرامية إلى مكافحة التصحر. وهي تشمل خطط عمل بيئية وطنية، وسياسات بيئية وطنية اعتُمدت في بعض بلدان المنطقة؛

'٢' قامت بلدان عديدة بوضع أو تحديث أطرها القانونية في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية لمعالجة الجفاف والتصحر؛

'٣' يمر ثلثا البلدان الأفريقية بمراحل مختلفة من تنفيذ البرامج الوطنية المعنية بالغابات، لمكافحة إزالة الغابات وضمان الإدارة المستدامة للغابات؛

'٤' وضعت بعض البلدان سياسات وخططا تتعلق بالأراضي والتخطيط المكاني لمعالجة المشكلات التي تعترض تخطيط استخدام الأراضي؛

'٥' وضعت بعض البلدان سياسات واستراتيجيات تتعلق بالقطاع الزراعي مع التركيز بشكل أكبر على الزراعة المستدامة التي تعزز الإدارة المستدامة للأراضي؛

'٦' في قطاع المياه، وضعت بعض بلدان المنطقة استراتيجيات تركز على حفظ الموارد والمياه وإدارتها على نحو رشيد؛

'٧' تقوم بعض البلدان بتنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية التي تساهم في التوصل إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها، والإنتاج الزراعي المستدام وتنويع الأنشطة التي تدر الدخل لسكان الريف؛

'٨' حققت بعض البلدان زيادة في زراعة الغابات واستصلاح الأراضي بفضل مشاريع محددة ومبادرات مجتمعية مبتكرة؛

'٩' على الصعيد الإقليمي، وضع عدد من البرامج ذات الصلة بمكافحه التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، بما فيها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا/برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا؛ ومبادرة البيئة التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تشمل مكافحة التصحر بوصفها جزءا لا يتجزأ المجال البرنامجي ذي الأولوية؛ ومبادرة الاتحاد الأفريقي للسور الأخضر في أفريقيا جنوب الصحراء؛ والمبادرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا؛

'١٠' على الصعيد دون الإقليمي، ازدادت مساحة الأراضي المروية في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من ١,٦٣ مليون هكتار في عام ١٩٨٥ إلى ما يقدر بـ ١,٩٦ مليون هكتار في عام ٢٠٠٥؛ والعمل جار لتنفيذ البرنامج الإقليمي للتنمية المتكاملة لمرتفعات فوتا – ديالون الذي أقامته منظمة الوحدة الأفريقية في إطار خطة عمل على المديين المتوسط والطويل الأجل لمكافحة التصحر والجفاف وغيرهما من الكوارث الطبيعية في أفريقيا؛ ووضعت استراتيجية جديدة للبيئة والموارد الطبيعية وتمت الموافقة عليها في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛.

(ج) **في مجال الرصد والإنذار المبكر والتكيف مع الجفاف والتصحر:**

'١' وضعت بعض البلدان قاعدة بيانات بشأن التصحر في إطار عملية إعداد برنامج العمل الوطني للمساعدة في رصد التدخلات الرامية إلى مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف؛

'٢' أُنشئت شبكة رصد بيئية طويلة الأجل ومرصد في منطقة الساحل دون الإقليمية أعانت المراصد في ١١ بلدا على جمع معلومات عن تطور الموارد الطبيعية وفعالية نظم الإدارة؛

'٣' وضع مشروع لتقييم تدهور التربة أدوات تقييم تدهور الأراضي في المناطق الجافة واختبرها بفعالية من خلال المشاريع والدراسات الرائدة التي تجري في نخبة من البلدان في المنطقة؛

'٤' تعقد منتديات إقليمية للتوقعات المناخية سنويا في منطقة القرن الأفريقي الكبرى، وفي جنوب أفريقيا وفي غرب أفريقيا، لوضع التوقعات الإقليمية التوافقية الملائمة، والنشرات والمنتجات المتعلقة بموسم الأمطار القادم؛

'٥' يجري العمل حاليا على وضع برنامج عن تطور المناخ في أفريقيا لتوجيه التكامل الفعال للمعلومات والخدمات المناخية التي تدخل في صلب التخطيط الإنمائي لأفريقيا؛

'٦' أُنشئت بعض المراكز المكلفة برصد الجفاف في حينه وأثره على الإنتاج الزراعي، وإصدار إنذارات مبكرة، منها مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته في نيروبي التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومركز رصد الجفاف في هراري التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية؛

'٧' وضع أكثر من ٣٠ بلدا، برامج للحد من خطر الكوارث كوسيلة للانتقال من مواجهة الكوارث إلى تعميم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. وقد نجحت بعض هذه البلدان في ربط برامج الحد من خطر الكوارث باستراتيجيات الحد من الفقر ذات الصلة؛

'٨' شرعت بعض البلدان في وضع برامج تجارية مبتكرة مثل التأمين استنادا إلى مؤشر الطقس لإدارة المخاطر المرتبطة بالجفاف؛

'٩' على الصعيد دون الإقليمي، وضعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية استراتيجية دون إقليميه للحد من الكوارث؛ وصادقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على سياسة وآليات مشتركة دون إقليمية للحد من الكوارث؛ ونقحت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي استراتيجيتها دون الإقليمية بشأن الحد من الكوارث؛ وأنشأت الجماعة مركزا دون إقليمي للحد من الكوارث؛

'١٠' تم اعتماد الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث وبرنامج العمل لتنفيذها (٢٠٠٦-٢٠١٠) لتسهيل إدماج الحد من أخطار الكوارث في برامج التنمية؛

'١١' أُنشئت الشبكة الأفريقية المعنية بمخاطر الجفاف وشؤون التنمية لتعزيز التنمية من أجل تعزيز وضع استراتيجيات منسقة لإدارة الجفاف على نحو معزز وفعال على الصعيد الوطني؛.

(د) في مجال تقديم الدعم لتنفيذ برامج لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف:

'١' تقوم بلدان المنطقة، من خلال الميزانيات الوطنية، بتخصيص اعتمادات لتمويل بعض المشاريع والأنشطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتصدي لآثار الجفاف والتصحر؛

'٢' يقوم مرفق البيئة العالمية في إطار برنامجه التشغيلي ١٥ - الإدارة المستدامة للأراضي، بتقديم بعض الدعم للبرامج والأنشطة الرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من حدة آثار الجفاف التي تشمل برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر؛

'٣' وضعت مبادرة أرض أفريقيا كجهد تحفيزي خاص للشراكة بهدف تحسين تنسيق الدعم لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على نحو فعال وكفؤ في أفريقيا جنوب الصحراء؛

'٤' تقوم الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بتنفيذ عدد من البرامج على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لتعزيز تدفق الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية؛

'٥' أُنشئت كيانات قيادية في إطار الاتفاقية بوصفها آليات مبتكرة من أجل تعبئة وتوفير الدعم المالي والتقني لمكافحة التصحر؛

'٦' أجري التقييم الذاتي للقدرات الوطنية الذي مكّن البلدان في المنطقة من استعراض احتياجاتها من القدرات لمعالجة المسائل الوطنية ذات الأولوية والمسائل البيئية العالمية، وإعداد القدرات الوطنية لوضع استراتيجيات وخطط وطنية لتنمية القدرات على أداء الإجراءات الحاسمة المتعلقة باتفاقيه مكافحة التصحر والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي؛

'٧' توفر خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وسيلة لمساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها لبناء القدرات واحتياجاتها التكنولوجية في مجال البيئة. وقد نُفِّذ مشروع رائد بشأن تنفيذ الخطة في ستة بلدان مختارة في المنطقة؛

'٨' استفاد العديد من بلدان المنطقة من برامج بناء القدرات الهادفة إلى مساعدتها في إدماج برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الأطر الاقتصادية الوطنية، والانتقال من وضع الاستراتيجيات إلى التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة التصحر، في حين تلقت بعض البلدان الدعم من أجل زيادة قدرة الحكومات على دمج الأنشطة المتعلقة بالبيئة والحد من أخطار الكوارث في عمليات التنمية الوطنية؛

'٩' قام بعض البلدان بتعزيز مؤسسات البحث القيادية وأقامت أنشطة بحثية مشتركة مع مراكز البحوث الدولية من أجل تطوير وتعزيز التكنولوجيات، بما في ذلك استنباط أصناف محاصيل عالية الغلة ومقاوِمة للجفاف؛

'١٠' في قطاع الطاقة، تم وضع برامج لزيادة فرص الحصول على مصادر للطاقة نظيفة ومتجددة بديلة؛

'١١' هناك سوق متنامية للطاقة الكهربائية الضوئية، وبرامج ناجحة تتعلق بتحسين مواقد الطهي في المناطق الحضرية.

التحديات والعقبات

٨ - حدد الاجتماع التحديات والعقبات الرئيسية التالية في هذا المجال:

'١' لا يزال ارتفاع مستوى الفقر ولا سيما في المناطق الريفية، يشكل التحدي والمعوق الأكبر للاستثمار وتنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة الجفاف والتصحر في المنطقة؛

'٢' ويمثل تقلّب المناخ عائقا كبيرا لأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي. وسوف يتفاقم الوضع من جراء تغير المناخ الذي من المتوقع أن يحدث آثار مدمرة في المنطقة؛

'٣' ضعف التنسيق والتعاون فيما بين الأطراف الفاعلة، وقصور الإرادة السياسية والافتقار إلى الفهم والتقدير المتعمقين للقضايا المتعلقة بالجفاف والتصحر، ولا سيما فيما يتعلق بصلتها بالحد من وطأة الفقر وفوائدها له؛

'٤' ضعف القدرات المؤسسية، بما في ذلك ضعف التجهيزات، ونقص الدعم التشريعي، وعدم كفاية الموارد البشرية مما يحد من فعالية الأجهزة من قبيل هيئات التنسيق الوطنية لبرامج مكافحة التصحر؛

'٥' تصور الإصلاح وسياسات الإنفاذ والتشريعات عن ضمان حقوق الملكية القانونية الواضحة للأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، وضمان حق الحصول عليها؛

'٦' نقص الموارد المالية الذي يعتبر معوقا عاما وأحد أكثر المعوقات إلحاحا بالنسبة لمعظم البلدان والبرامج الإقليمية في تنفيذ خطط مكافحة التصحر؛

'٧' لا تتوفر لمستخدمي الموارد، ولاسيما السكان المحليين، فرص الوصول إلى مرافق الائتمانات الميسورة للحصول على التمويل الذي يمكنهم استثماره استثمارا مربحا، في معالجة تدهور التربة وفي الحفاظ على مواشيهم؛

'٨' إن قصور برامج التوعية والمعلومات المتعلقة بالجفاف والتصحر والأراضي الجافة إضافة إلى صعوبات الحصول على المعلومات وتبادلها لا تزال تعوق تنفيذ الأنشطة وإحراز التقدم؛

'٩' لا يزال وضع وإدارة وتنفيذ العمليات التي تلبي أولويات المجتمعات المحلية وتتم بمشاركة حقيقية وتشمل جميع القطاعات يمثل تحديا؛

'١٠' التطوير المحدود للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وللخدمات في الأراضي الجافة نتيجة لتدني مستويات الاستثمار، يشكل عائقا أمام الوصول إلى الأراضي الجافة ولا يوفر حوافز كافية لجذب واستبقاء استثمارات أخرى مما تحتاج إليه الإدارة المستدامة للأراضي في هذه المناطق؛

'١١' تظل خيارات التكنولوجيا التي تساهم في تمكين المجتمعات المحلية من الإدارة المستدامة للأراضي صعبة المنال ومكلفة بالنسبة للغالبية من السكان الريفيين وفقراء الحضر؛

'١٢' بسبب المعدلات المرتفعة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى كالملاريا في بعض بلدان المنطقة يمثل نقص الموارد البشرية والمالية على السواء تحديا أمام معالجة قضايا الجفاف والتصحر في البلدان المتأثرة؛

'١٣' يؤدي عدم الاستقرار السياسي والتراعات التي تشهدها بعض البلدان في المنطقة إلى نشوء أوضاع مثل التشرد وتركز السكان وتدمير الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية مما يساهم في تدهور الأرض و/أو إعاقة تنفيذ البرامج الرامية إلى الحد من الفقر ومعالجة مشاكل الجفاف والتصحر؛

'١٤' نقص التآزر والتنسيق في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالصحراء والجفاف، وهي: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛

'١٥' إدماج نظم المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية في الإدارة المستدامة للأراضي؛

'١٦' الافتقار إلى الأنماط المتسقة للتجارة والتنمية التجارية في الأراضي الجافة وبالتالي نقص القدرة على استكشاف الفرص لتسويق منتجات الأراضي الجافة.

الدروس المستفادة والنهج والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها

٩ - حدد الاجتماع أهم الدروس المستفادة والنهج والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها:

'١' الحاجة لضمان الالتزام الكافي بتنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين العشرين لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والقرارات ذات الصلة المعتمدة في المؤتمر الثامن للأطراف في الاتفاقية، والتي تتضمن توجيهات هامة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨؛

'٢' ويمكن أن تخدم خطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، كمنهاج عمل هام لتأمين الاهتمام والموارد لمعالجة آثار الجفاف ومكافحة التصحر. لذلك تبرز الحاجة لتكثيف الجهود للإدماج المنتظم

للأولويات المحددة في خطط العمل الوطنية والعمليات الأخرى للإدارة المستدامة للأراضي في خطط التنمية الوطنية مثل استراتيجيات الحد من الفقر، كوسيلة لحشد الموارد للتنفيذ ولتعزيز الالتزام السياسي على المديين المتوسط والطويل بالبرامج المتعلقة بالتخفيف من آثار الجفاف ومكافحة التصحر؛

'٣' ثمة حاجة لزيادة الدعم وتوسيع نطاق تنفيذ خطط العمل الوطنية والخطط الأخرى للإدارة المستدامة للأراضي مع التركيز بوجه خاص على برامج وأنشطة مجتمعية ذات أرضية صلبة بهدف تحقيق نتائج قابلة للقياس فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي والحد من الفقر؛

'٤' إنشاء آليات مبتكرة ويمكن الوصول إليها لتوجيه مستويات الدعم المتزايد ولا سيما تمويل المزارعين ومديري الموارد الطبيعية الأخرى على خط المواجهة؛

'٥' استنفار وتمكين السلطات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات الشبابية والنسائية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين عن طريق زيادة بناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي التي ترتبط بإحراز نتائج ملموسة في مجالات الحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية التكاملية؛

'٦' وضع وتشجيع الحوافز، والتصدي للمعوقات، من أجل التنمية الزراعية المستدامة، والإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية الأخرى عن طريق:

'١' زيادة فرص حصول الأراضي الجافة على التكنولوجيات الزراعية والملائمة والميسورة الكلفة ومرافق الائتمان الميسورة، وربطها بالأسواق؛

'٢' التجهيز وإضافة القيمة وتنمية الهياكل الأساسية المادية والاقتصادية والاجتماعية؛

'٣' تعزيز فرص حصول سكان الريف على الكهرباء ومصادر الطاقة المتجددة البديلة الأخرى (بخلاف حطب الوقود)؛

'٤' القيام بالإصلاحات و/أو الإنفاذ الفعال للأطر التنظيمية المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى لتعزيز حقوق الحيازة المأمونة و/أو الحصول على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى؛

'٧' هناك حاجة لوضع وتحسين قاعدة معلومات بشأن الجفاف والتصحر وتعزيز تطبيق المعارف العلمية ومعارف الشعوب الأصلية على السواء من خلال برامج ترمي إلى تشجيع جمع المعلومات من خلال إجراء بحوث محددة الهدف؛ وإنشاء قواعد بيانات ونظم معلومات شاملة، تضم بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس؛ ووضع وتطبيق أسس مرجعية ومؤشرات ومنهجيات لرصد تدهور الأراضي؛ وتعزيز الربط الشبكي ومراكز التفوق؛

'٨' ينبغي وضع وتنفيذ برامج لتوعية وتثقيف الجماهير، تشمل برامج تعليم نظامي عن الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للغابات والموارد الطبيعية الأخرى، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني من أجل المجتمعات المحلية ومستخدمي الموارد المتأثرين تأثرا مباشرا بالجفاف والتصحر؛

'٩' الربط والتنسيق بين التدابير المتعلقة بمكافحة الجفاف والتصحر وبين التدابير الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي من أجل تعزيز أوجه التآزر وتنويع الموارد المتاحة لتنفيذ خطط العمل الوطنية والبرامج ذات الصلة لتحسين برامج الإدارة المستدامة للأراضي. ويتعين بصفة خاصة الاضطلاع بإصلاح الأراضي كوسيلة للتكيف مع تغير المناخ؛

'١٠' تعزيز الإدارة والقدرة على التكيف مع آثار الجفاف والتصحر ولا سيما في مواجهة تغير المناخ وشدة تعرض المنطقة لآثار تغير المناخ وذلك من خلال جملة أمور منها: تنفيذ برامج لتعزيز القدرات على المراقبة المنتظمة للمناخ؛ وتبادل المعلومات المتعلقة بالمناخ في حينها، ونشرها وتطبيقها؛

'١١' تعزيز الترتيبات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية لتوفير القيادة الفعالة في مجال تنسيق البرامج المتعلقة بالجفاف والتصحر وتخطيطها ورصدها ومناصرتها على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني؛

'١٢' تشجيع ودعم إدارة المعارف وفرص الحصول على التكنولوجيا المناسبة والميسورة الكلفة لتحسين الإنتاج الزراعي والإدارة المستدامة للأراضي؛

'١٣' تعزيز القدرات على حشد الموارد المالية وتوفير المزيد من التمويل لتنفيذ البرامج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بإدماج برامج الإدارة المستدامة للأراضي ومنحها الأولوية ضمن سياسات وبرمجة المساعدة الإنمائية؛ وتعزيز آليات حشد وتمويل موارد الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي؛ ووضع وتنفيذ برنامج واضح واستراتيجيات لجمع الأموال بغرض تمويل الإدارة المستدامة للأراضي من المصادر المحلية، بما في ذلك القطاع الخاص والمشاريع الناشئة مثل الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي؛

'١٤' ويتعين على بلدان المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن تزيد من مستوى تمويلها لمرفق البيئة العالمية المخصص للبرنامج التشغيلي ١٥ (الإدارة المستدامة للأراضي) في ضوء مستويات التمويل المخصصة للمجالات الرئيسية الأخرى في مرفق البيئة العالمية؛

'١٥' تعزيز القدرات على وضع برامج متكاملة تهدف إلى تعزيز أوجه التآزر بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

رابعا – أفريقيا

الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز

١٠ – في مجال حدد الاجتماع الإجراءات الملموسة الرئيسية التالية التي تم اتخاذها والتقدم المحرز:

(أ) **في مجال حوكمة التنمية المستدامة في أفريقيا:**

إطار التنمية المستدامة

'١' تم إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني، التي يعتبرها الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا هيئات منفذة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في تصميم وتنفيذ برامج الشراكة ومشاريعها دون الإقليمية. ويجري تقييم احتياجات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال بناء القدرات؛

'٢' اتخذ العديد من البلدان الأفريقية خطوات لإنشاء مراكز تنسيق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغرض إدماج برامج الشراكة في خطط التنمية الوطنية. وتشمل هذه الخطوات تسمية وزراء أو إنشاء وزارات لتكون مراكز للتنسيق؛

'٣' أدى نهج الشراكة المندرج ضمن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى إيجاد دعم دولي كبير لأفريقيا. وفي هذا الصدد، أُنشئت اجتماعات التشاور الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا لأغراض التنسيق ولضمان فعالية الدعم المقدم إلى الشراكة؛

السلم والأمن

'٤' تم إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كما عُززت قدرة الاتحاد الأفريقي على التدخل والتوسط في التراعات، بإنشاء مرفق السلام الأفريقي وبتقديم الدعم لتفعيل هيكل السلم والأمن الأفريقي؛

'٥' تم وضع واعتماد إطار سياسات التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع التابع للاتحاد الأفريقي؛

'٦' يجري تعزيز السلم والأمن أيضا عن طريق الهيئات الدولية من قبيل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام إضافة إلى الآليات الإقليمية؛

'٧' تم وضع الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الخاص ببرنامج عشري لبناء القدرات، ويشمل الإطار إنشاء نظم فعالة للإنذار المبكر والتصدي للأزمات؛

حقوق الإنسان

'٨' أكد القادة الأفريقيون التزامهم بحقوق الإنسان وسيادة القانون على نحو ما تجلى في عدة صكوك منها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وإعلان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

'٩' أيدت البلدان الأفريقية تأييدا عارما معظم القواعد والمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وصدقت على العديد من المعاهدات الرئيسية المتصلة

بحقوق الإنسان وأدرجت هذه القواعد والمعايير في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية؛

'١٠' أحرز تقدم في مجال حقوق الإنسان، ويحظى مبدأ سيادة القانون بالاحترام في معظم البلدان؛

الحوكمة السياسية والإدارة

'١١' استفادت أفريقيا من السياسات والممارسات الديمقراطية وخطت خطوات ملموسة في العقدين الأخيرين. وتُوجت الديمقراطية التنافسية القائمة على التعددية الحزبية في عدد من البلدان الأفريقية؛

'١٢' تم اعتماد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وانضم نحو ٢٥ بلدا إلى هذه الآلية الهادفة إلى الترويج للسياسات والمعايير وأفضل الممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي والاقتصادي؛

'١٣' تكتسب المؤسسات الانتخابية المزيد من المصداقية والمشروعية بانتقال العديد من البلدان إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة نسبيا؛

'١٤' أنشأت معظم البلدان مؤسسات للرقابة ويحاول بعضها إنشاء لجان فعالة لمكافحة الفساد؛

الحوكمة الاقتصادية والمؤسسية وتطوير القطاع الخاص

'١٥' أطلقت مبادرة الحوكمة الاقتصادية والمؤسسية تابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بغرض الترويج للبرامج الرامية إلى النهوض بنوعية الإدارة الاقتصادية والمالية العامة، إلى جانب حوكمة المؤسسات؛

'١٦' أحرزت عدة بلدان أفريقية تقدما في الحوكمة الاقتصادية والإدارة المالية العامة والمحاسبة وسلامة النظم النقدية والمالية؛

'١٧' بذلت البلدان جهودا للترويج للنمو والتنمية اللذين يقودهما القطاع الخاص؛

'١٨' واصلت الحكومات الأفريقية جهودها لتوسيع نطاق الهياكل الأساسية المادية وتطويرها لاجتذاب الاستثمارات الخاصة وجعلها أكثر ربحية وكفاءة؛

(ب) في مجال القضاء على الفقر والتنمية المستدامة اجتماعيا:

فقر الدخل

'١' رغم استمرار ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم ينخفض إلا بصورة هامشية من نسبة ٤٦,٨ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٤١,١ في المائة في ٢٠٠٤. وانخفضت نسبة فجوة الفقر من ١٩,٥ في المائة إلى ١٧,٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال نفس الفترة. وظلت معدلات الفقر في بلدان شمال أفريقيا عند ٢ في المائة في نفس الفترة؛

'٢' وضعت البلدان خططا إنمائية وطنية تندرج في إطارها استراتيجيات الحد من الفقر؛

'٣' يجري، من خلال شبكات تبادل المعرفة، تعزيز تبادل المعرفة بين البلدان في مجالي الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

المساواة بين الجنسين لأغراض التنمية المستدامة

'٤' يُسلِّم القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة في التنمية، ويدعو الاتحادَ الأفريقي إلى اعتماد مبدأ التكافؤ بين الجنسين. وقد شرعت أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني واستنفاذ منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

'٥' اعتمدت المجموعات الاقتصادية الإقليمية سياسات وإعلانات ومبادئ توجيهية جنسانية ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها؛

'٦' تم وضع مؤشر أفريقي للمسائل الجنسانية والإنمائية، وإنشاء المرصد الأفريقي لحقوق المرأة من أجل رصد وضع المرأة وحقوقها على الصعيد الإقليمي؛

'٧' صدقت البلدان الأفريقية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي بعض الحالات عدلت تشريعاتها الوطنية بما يتماشى مع أحكام هذه الاتفاقية، ووقعت بعض البلدان البروتوكول الاختياري للاتفاقية؛

'٨' وقَّعت بعض البلدان أيضا الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا وشرعت في التصديق عليه؛

'٩' سنّت بعض الحكومات تشريعات بشأن حقوق الإنسان للمرأة أو عدلت تشريعاتها في هذا المجال، واعتمد البعض الآخر دساتير تقر بالمساواة بين الجنسين؛

'١٠' زاد العديد من البلدان مستوى مشاركة المرأة في البرلمانات بصورة كبيرة؛ وجرى انتخاب نساء و/أو تعيينهن في مواقع مهمة لاتخاذ القرار في مجال الخدمات المدنية والعامة؛

'١١' أنشأت الحكومات الأفريقية شتى الآليات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في صوغ السياسات والخطط والبرامج. وفي الفترة ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، أُدمجت الشواغل الجنسانية في استراتيجيات الحد من الفقر في ٤٨ بلداً أفريقياً. وتمكّن بعض البلدان من تخفيض معدلات التفاوت بين الجنسين في التعليم عن طريق العمل الإيجابي والسياسات المراعية للمنظور الجنساني؛

التعليم لأغراض التنمية المستدامة

'١٢' أيدت البلدان الأفريقية هدف توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، وأجرى العديد منها إصلاحات في القطاع التعليمي؛

'١٣' ازدادت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، بيد أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ما زال مرتفعا؛

'١٤' بدأ العقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦- ٢٠١٥)، وتم إقرار إطار العمل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي؛

'١٥' تم وضع خطة عمل مفصلة تحت رعاية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتمكين البلدان الأفريقية من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي وتعزيز مراكز التفوق؛

الصحة لأغراض التنمية المستدامة

'١٦' تم اعتماد استراتيجية الصحة للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي توفر نهجاً متكاملاً وشاملاً للتصدي للأمراض، وتم أيضا

اعتماد استراتيجية الصحة الأفريقية للفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٥ والتي تهدف إلى تحقيق جملة أهداف منها توطيد النظم الصحية؛

'١٧' اعتمد الاتحاد الأفريقي التزام برازافيل الذي يبيّن سبل العمل فيما يتصل بسياسات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ويحدد أهداف حصول الجميع على الخدمات في أفريقيا حتى عام ٢٠١٠، إضافة إلى نداء أبوجا لتسريع وتيرة العمل صوب حصول الجميع على خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا في أفريقيا؛

'١٨' تم تعميم موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويجري توسيع نطاق تقديم العلاج المضاد للفيروسات العكوسة على صعيد القارة؛

'١٩' تتصدى البلدان الأفريقية بنجاح لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. وأضحى الدعم والإرادة السياسيان للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وآثارهما حقيقة ملموسة في العديد من البلدان؛

المستوطنات البشرية المستدامة

'٢٠' استفادت المراكز الحضرية في المنطقة من البرامج العالمية لإدارة المناطق الحضرية، من قبيل برامج وحملات المدن الأكثر أمناً والحوكمة الرشيدة للشؤون الحضرية وضمان الحيازة؛

'٢١' اتخذت البلدان مبادرات من قبيل استعراض وإصلاح السياسات والتشريعات الوطنية بشأن الإسكان والحصول على الأرض وضمان الحيازة؛

'٢٢' اعتمدت البلدان، في إطار سياساتها واستراتيجياتها الرامية إلى الحد من الفقر، برامج لتوفير الخدمات الحضرية الأساسية والنهوض بالأحياء الفقيرة وانتهاج سياسات وقائية، وتنفيذ مشاريع للإسكان الاجتماعي؛

إمدادات المياه والمرافق الصحية

'٢٣' أنشئ المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، وهو يشارك حاليا بنشاط في تنسيق السياسات والدعوة، آخذاً جملة أمور في الاعتبار، من ضمنها الرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥ التي جرى وضعها وإقرارها رسميا؛

'٢٤' أنشئ مرفق المياه الأفريقي الذي سيقدم الدعم والتمويل للبرامج المتصلة بالمياه، وهو الآن يقوم بعمله؛

'٢٥' يجري تنفيذ خطة عمل قصيرة الأجل تابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تعنى بالهياكل الأساسية وتتضمن مشاريع بشأن إمدادات المياه والمرافق الصحية؛

'٢٦' اتخذت البلدان مبادرات لتحسين حالة إمدادات المياه والمرافق الصحية، من قبيل وضع و/أو تحديث استراتيجيات وخطط وطنية خاصة بإمدادات المياه والمرافق الصحية في سياق استراتيجيات الحد من الفقر، وزيادة تمويل إمدادات المياه والمرافق الصحية، وتنفيذ سياسات وإصلاحات في هذا المجال؛

'٢٧' تسير بعض البلدان في أفريقيا على الطريق الصحيح صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمياه والمرافق الصحية. بيد أن الحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهود لكي تبلغ جميع البلدان هذه الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين:

البرنامج الإطاري العشري المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين

'١' تم وضع البرنامج الإطاري العشري الأفريقي المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبدأت اللجنة التوجيهية الإقليمية المعنية بهذا البرنامج عملها؛

'٢' يجري تنفيذ مشروع لوضع العلامات الإيكولوجية في إطار هذا البرنامج، بهدف استحداث مشروع لوضع العلامات الإيكولوجية على نطاق أفريقيا؛

المسؤولية الاجتماعية للشركات

'٣' أنشئ المعهد الأفريقي لمواطنة الشركات، وهو عبارة عن منظمة غير حكومية ترمي إلى تعزيز دور الأعمال التجارية في بناء مجتمعات محلية مستدامة؛

'٤' تشارك اتحادات الأعمال التجارية الأفريقية والعديد من أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في مبادرات التعاهد العالمي ومبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبدأت فرقة العمل الأفريقية نشاطها من أجل دعم وتوسيع نطاق الممارسات المالية المستدامة في أفريقيا؛

'٥' أصبح العديد من الشركات في أفريقيا أعضاء في المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة؛

التنمية السياحية المستدامة

'٦' وُضعت خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال السياحة وجرى إقرارها؛

'٧' قام معظم الحكومات الأفريقية بإدراج السياحة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وبدأت بعض البلدان في اعتماد سياسات تتيح فرصاً للفقراء في إطار السياحة؛

'٨' ويتيح إنشاء المحميات العابرة للحدود فرصاً اجتماعية واقتصادية للمجتمعات المحلية التي تعيش في هذه المناطق؛

'٩' إضافة إلى ذلك، اعتمدت البلدان المدونة العالمية لآداب السياحة، وهي تصدر تقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذها؛

التنمية الصناعية المستدامة

'١٠' أقرت جمعية الاتحاد الأفريقي المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية بوصفها استراتيجية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في مجال التنمية الصناعية المستدامة. وأُنشئ المرفق الأفريقي للقدرات الإنتاجية ليكون الآلية المالية لدعم المبادرة؛

'١١' من خلال المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية، تتلقى قطاعات صناعية مختارة في المناطق دون الإقليمية الأفريقية الخمس مساعدة تقنية لزيادة قيمة التصنيع المضافة؛

'١٢' تلقى العديد من بلدان المنطقة المساعدة في وضع وتنفيذ برامج تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لصناعات مختارة، واستقصاء فرص تسويقية جديدة متى كان ذلك ممكناً؛

'١٣' يجري الترويج في المنطقة لممارسة نمط إنتاج أنظف، بما يشمل إنشاء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف والتعاون فيما بينها؛

'١٤' أنشأت البلدان أيضا مشاريع وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لتجهيز المنتجات الزراعية، وهي تحصل تدريجياً على مصادر للتمويل ونقل

التكنولوجيا وبناء القدرات لمصلحة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجهة نحو تحقيق النمو والقادرة على المنافسة، مع التركيز بصورة أكبر على إتاحة الفرص للمرأة؛

تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

'١٥' جرى وضع العديد من مشاريع الطاقة الإقليمية عن طريق مرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية المتعدد المانحين، التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والذي يدعمه مصرف التنمية الأفريقي؛

'١٦' يستفيد مخططو الطاقة في بعض البلدان من المساعدة التقنية لتعزيز قدراتهم على الاستعمال الفعال للتخطيط المتكامل للموارد بغرض إدماج التنمية المستدامة في تخطيط الاستثمارات في صناعة إمدادات الكهرباء على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

'١٧' وتم تصميم مشاريع جديدة لإمدادات الطاقة تجمع بين خدمات الطاقة في تطوير الأنشطة الإنتاجية وأنشطة توليد الدخل، والأعمال الحرة، وتعزيز موارد الطاقة المحلية؛

إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة

'١٨' صدق العديد من البلدان الأفريقية على الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالمواد الكيميائية وبالنفايات، بما في ذلك اتفاقيات روتردام واستوكهولم وبازل وتعديلاتها. وإضافة إلى ذلك، فإن جميع البلدان التي صدقت على بروتوكول بازل بشأن المسؤولية والتعويض هي بلدان أفريقية باستثناء بلد واحد؛

'١٩' وصدق بعض البلدان أيضا على الاتفاقات الإقليمية، بما فيها اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا، التي اعتمدت عام ١٩٩١؛

'٢٠' يجري حاليا الاضطلاع بعدد من المشاريع لتنفيذ خطة عمل إقليمية لتطبيق النهج الاستراتيجي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية في منطقة أفريقيا؛

'٢١' اعتمد العديد من البلدان الأفريقية سياسات وتشريعات بشأن النفايات الخطرة، تشمل إدارة النفايات الخطرة، وهي تقوم بتنفيذ أنشطة لدعم الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة؛

'٢٢' أنشأت البلدان الأفريقية ثلاثة مراكز دون إقليمية ومركزاً إقليمياً للتنسيق بهدف تلبية الاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية المحددة في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛

'٢٣' أنشئ مشروع المخزون الأفريقي من المبيدات المتروكة بغرض تنظيف مخزونات المبيدات المتروكة، وحفز تطوير التدابير الوقائية، وبناء القدرات في مجال المسائل المتصلة بالمواد الكيميائية؛

(د) تسخير قاعدة الموارد الطبيعية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

التنمية المستدامة للموارد المعدنية

'١' تم وضع العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية المعدنية المستدامة، مثل الشراكة الأفريقية للتعدين، والتعدين المحلي والصغير النطاق في أفريقيا، وشبكة التعدين الأفريقية، وبرنامج التطوير المكاني التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومركز المعادن لجنوبي وشرقي أفريقيا؛

'٢' تُبذل الجهود حاليا لتحسين مواءمة السياسات والمقاييس والبيئة التنظيمية والتشريعية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛

موارد المياه العذبة

'٣' أنشئ المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه وفرقة العمل الأفريقية المعنية بالمياه لتعزيز التعاون والتنسيق من أجل الترويج لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات متماسكة لإدارة موارد المياه؛

'٤' تم وضع عنصر لإدارة موارد المياه في إطار خطة العمل القصيرة الأجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو يركز على سبعة أحواض للأنهار، هي حوضا نهري النيجر والسنغال في غرب أفريقيا، وحوضا نهر الكونغو وبحيرة تشاد في وسط أفريقيا، وحوض نهر النيل في شرق أفريقيا، وحوضا نهري زامبيزي و/أوكافانغو في الجنوب الأفريقي؛

'٥' على الصعيد دون الإقليمي، جرى تصميم بروتوكول المجاري المائية المشتركة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومبادرة حوض النيل وكلاهما جاهز للعمل؛

'٦' قدمت لجنة حوض بحيرة تشاد إسهامات كبيرة في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والماشية؛

'٧' يقوم عدد متزايد من البلدان بإجراء إصلاحات للسياسات وإصلاحات قانونية ومؤسسية، إضافة إلى وضع استراتيجيات لتنمية موارد المياه وإدارتها، استناداً إلى النهج المتكامل لإدارة موارد المياه؛

الموارد الساحلية والبحرية

'٨' إن معظم البلدان الساحلية في أفريقيا هي أطراف موقعة على اتفاق واحد أو أكثر من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تعنى بمسائل الإدارة البحرية والساحلية، والتي تشمل اتفاقية برشلونة (١٩٧٦)، واتفاقية جدة (١٩٨٢)، واتفاقية نيروبي (١٩٨٥)، واتفاقية أبيدجان (١٩٨١)، إضافة إلى الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (١٩٧٣)، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢)؛

'٩' قد وضعت عدة حكومات أفريقية سياسات وتشريعات لإنفاذ مبدأ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

'١٠' جرى وضع برنامج الموارد الساحلية والبحرية التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لدعم تنفيذ اتفاقيتي أبيدجان ونيروبي، والمساهمة في تنفيذ العملية الأفريقية، ومساعدة البلدان الأفريقية على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

'١١' وجرى الاضطلاع بعدد من المبادرات في قطاع مصائد الأسماك، منها إنشاء لجنة مصائد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي، وتنفيذ برنامج سبل كسب الرزق المستدامة من مصائد الأسماك، الذي يشارك فيه ٢٥ بلداً من غرب ووسط أفريقيا؛

الإدارة المستدامة للغابات

'١٢' تم وضع برنامج للغابات كجزء من المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

'١٣' وُضعت اتفاقات وشراكات وبرامج إقليمية ودون إقليمية للنهوض بالإدارة المستدامة للغابات؛

'١٤' بُذلت جهود كبيرة معظمها من جانب بلدان شمال أفريقيا لإنشاء غابات مزروعة؛

'١٥' وضع ثلثا البلدان الأفريقية برامج وطنية للغابات، قطعت أشواطا مختلفة في تنفيذها؛

'١٦' بدأت مشاريع لإصدار شهادات بيئية إقليمية لإنتاج الأخشاب في إطار استراتيجيات تعزيز الإدارة المستدامة للغابات في المنطقة؛

التنوع البيولوجي

'١٧' اعتمد الاتحاد الأفريقي الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية التي تلزم البلدان الأفريقية بتحقيق التنمية التي تقوم على تنفيذ سياسات وبرامج رشيدة بيئيا وسليمة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا تقر بحق الإنسان في التمتع ببيئة تبعث على الرضا فضلا عن الحق في التنمية؛

'١٨' تضم المبادرة المتعلقة بالبيئة والخاصة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا برامج بشأن حفظ الأراضي الرطبة؛ والوقاية من غزو الأجناس الغريبة ومكافحتها ووضع حد لانتشارها؛ وحفظ الموارد الطبيعية، بما فيها الغابات والتنوع الأحيائي، أو إدارتها عبر الحدود؛

'١٩' صدق معظم البلدان الأفريقية على اتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢) وبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية (٢٠٠٠) واتفاقية رامسار (١٩٧١) واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض (١٩٧٣)؛

'٢٠' وتترجم البلدان أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أفعال عبر إعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية ترمي إلى حفظ التنوع البيولوجي؛

'٢١' حددت البلدان غابات لإدارتها بشكل أساسي من أجل حفظ التنوع البيولوجي؛

تغير المناخ

'٢٢' أعد برنامج عن تغير المناخ في إطار المبادرة المتعلقة بالبيئة والخاصة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

'٢٣' وتعقد مراكز رصد الجفاف، ومنها مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تتخذ من نيروبي، كينيا، مقرا لها، والمركزان الفرعيان الموجودان في نيامي، النيجر، وهراري، زمبابوي، على التوالي، دورات لبناء القدرات في مجال رصد الكوارث الطبيعية والتنبوء بها والإنذار المبكر بها في حينها في المنطقة؛

'٢٤' وصدقت البلدان الأفريقية على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي أبرمت في عام ١٩٩٢، وهي في مراحل مختلفة من تطبيقها؛

'٢٥' أنجزت عدة بلدان أفريقية رسالتها الأولى وبدأت تعد الثانية؛

'٢٦' والبلدان الأفريقية هي أيضا في مراحل مختلفة من إعداد برامج عملها الوطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ؛

'٢٧' صدق ستة وأربعون بلدا على برتوكول كيوتو (١٩٩٧) أو انضمت إليه وهي في صدد تنفيذه؛

'٢٨' يتلقى بعض البلدان الدعم لإعداد مشاريع خاصة بالتمويل في إطار آلية التنمية النظيفة؛

الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية

'٢٩' تم في الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد مخاطر الكوارث وبرنامج العمل لتنفيذها، إنشاء منظمات وطنية معنية بمكافحة الكوارث وسنت تشريعات وأدلي بعدد من البيانات السياسية العامة في فترات الكوارث والفترات العادية، ويتزايد تدريجيا الالتزام السياسي بالحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

'٣٠' ضمّنت البلدان استراتيجياتها المتعلقة بالحد من الفقر جوانبَ ذات صلة بالكوارث الطبيعية؛

'٣١' ثمة ترتيبات في معظم البلدان الأفريقية لإدارة حالات الطوارئ، وهي منظمة ومنسقة على الصعيد الوطني لكنها لا تعالج مسألة الحد من مخاطر الكوارث معالجة شاملة؛ وعليه يستنتج أن الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة يعوزه التطوير.

(هـ) وسائل التنفيذ:

الموارد المحلية

'١' بغية تخفيف حدة الفقر، اعتمد معظم البلدان الأفريقية خططا إنمائية وطنية شاملة تتضمن استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر وخلق الثروات. وتمول هذه الخطط من الميزانيات الوطنية. وسعيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعتمد بلدان أفريقية عديدة استراتيجيات الحد من الفقر المتمحورة حول الأهداف المذكورة كأطر وطنية للتخطيط الإنمائي؛

الموارد الخارجية

'٢' إن تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إضافة إلى رؤوس الأموال المحلية ضئيلة للغاية مقارنة بما تقتضيه التنمية في البلدان الأفريقية. وعلى الرغم من الزيادة التي شهدتها المساعدة الإنمائية الرسمية مؤخرا، فإن قلة قليلة من البلدان تتلقى القسط الأوفر مما يرد إلى القارة؛

'٣' تبذل مساع لتحسين نوعية المعونة وفعاليتها عبر مبادرات معينة مثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والاستعراض المتبادل لمدى فعالية التنمية الذي تجريه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

'٤' لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي، اعتمدت بلدان أفريقية إجراءات عدة مثل سن قوانين استثمار مغرية ومتحررة تسري على الاستثمارات المقبلة، والقيام في عام ٢٠٠٥ بإنشاء مرفق يعنى بتهيئة البيئة المؤاتية للاستثمار؛

'٥' في حين أن القسم الأعظم من الاستثمار المباشر الأجنبي يصب في قطاع الموارد الطبيعية في العديد من البلدان الأفريقية، فإن تدفقات هذا النوع من الاستثمار إلى قطاع الخدمات، بشكل عام، وإلى القطاعات الفرعية، وهي

الكهرباء والبيع بالجملة والتجزئة بشكل خاص، بدأت تشهد ارتفاعا في السنوات الأخيرة؛

'٦' شهدت مصادر الاستثمار المباشر الأجنبي بعض التنوع مع تزايد الاستثمارات الآسيوية في أفريقيا؛

'٧' وبموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تم تخفيف ديون ١٥ بلدا أفريقيا؛

'٨' في إطار المبادرات الثنائية لتخفيف الديون، شطبت جهات مانحة مبالغ كبيرة من ديون بعض البلدان الأفريقية؛

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

'٩' يجري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، (بما في ذلك التعاون بين بلد أفريقي وآخر، والصين وأفريقيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والهند وأفريقيا، وآسيا وأفريقيا)؛

'١٠' في إطار التعاون الاقتصادي والتجاري القائم بين الصين وأفريقيا، تتحقق إنجازات في مجال تنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

'١١' حددت الهند اعتمادا قدره ٢٠٠ مليون دولار للتعاون على تنفيذ مشاريع في إطار الشراكة، وخصصت مبلغا منفصلا قدره ٥٠٠ مليون دولار، شمل اتفاقات قيمتها ٢٨٢ مليون دولار في إطار النهج التقني الاقتصادي للحركة الأفريقية الهندية؛

العولمة والتجارة

'١٢' تزداد مشاركة البلدان الأفريقية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ويقدم العديد من المؤسسات قدرا كبيرا من الدعم الفني إلى العملية السياسية التي يشرف عليها الاتحاد الأفريقي؛

'١٣' تنشط منظمات المجتمع المدني في مجال الدفاع عن أولويات أفريقيا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

'١٤' تشارك عدة بلدان أفريقية وجماعات اقتصادية إقليمية في المفاوضات التجارية الثنائية من أجل تنويع أسواق صادراتها وتعزيز اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي؛

التكامل الإقليمي

'١٥' تحرز أفريقيا بعض التقدم في ما تبذله من مساع للتكامل، لا سيما في مجالات التجارة والاتصالات وسياسات الاقتصاد الكلي والنقل؛

'١٦' تتبادل المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعارفَ بشأن أفضل الممارسات، وذلك في إطار التكامل الإقليمي؛

'١٧' حققت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا تقدما ذا شأن في مجال دعم تنقل الأشخاص بحرية؛

'١٨' أحرزت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقدما في مجال ترسيخ السلم والأمن؛

'١٩' أنشأ بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية مؤسسات لدعم التعاون المالي الإقليمي في سبيل دفع عجلة التكامل الاقتصادي إلى الأمام؛

النقل لأغراض التنمية المستدامة

'٢٠' اعتمدت البلدان الأفريقية الترتيب الجديد لبرنامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا، من أجل استحداث نظم متكاملة في مجالي النقل والاتصالات لتزويد القارة ببنى تحتية وخدمات آمنة وموثوقة وفعالة وميسورة الكلفة؛

'٢١' أدخلت البلدان الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية العديد من الإصلاحات على السياسات العامة لاستقطاب القطاع الخاص وإنشاء صناديق لتطوير شبكة الطرقات؛

'٢٢' اختير عدد من ممرات النقل لتطويرها في البلدان غير الساحلية التي أبرم العديد منها اتفاقات ونفذ برامج على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف مع بلدان الجوار الساحلية، من أجل تيسير حركة السلع والأشخاص؛

'٢٣' أعد برنامج سياسات النقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشكلت لجنة تنسيق أعمال النقل التابعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووضعت خطة العمل القصيرة الأجل المتعلقة بالبنى التحتية والخاصة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

'٢٤' تم في مؤتمر قمة عقده الاتحاد الأفريقي في سرت، بالجماهيرية العربية الليبية، في عام ٢٠٠٥، اعتماد مصفوفة بأهداف ومؤشرات متعلقة بالنقل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

'٢٥' وأنشئ في إطار الشراكة الجديدة المرفق المعني بإعداد مشاريع البنى التحتية، وهو يعمل كمرفق تتعدد جهاته المانحة؛

'٢٦' وشهد القطاع الفرعي للنقل الجوي منعطفا هاما منذ اعتماد قرار ياموسوكرو في عام ١٩٩٩؛

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

'٢٧' وضعت خطة العمل الموحدة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وشكل المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا التابع للاتحاد الأفريقي؛

'٢٨' يتعزز التعاون دون الإقليمي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بخاصة في الجنوب الأفريقي بفعل وضع بروتوكولات للتعاون؛

'٢٩' يجري التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر مبادرات مثل جائزة التكنولوجيا في الحكم في أفريقيا التي بدأ منحها عام ٢٠٠٥؛

'٣٠' يقوم بعض البلدان الأفريقية بوضع سياسات وإنشاء مؤسسات لاستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة؛

'٣١' يجري تعزيز مجتمعات الممارسة في بعض البلدان وأيضا على الصعيد الإقليمي، لإعداد البيانات وإسداء المشورة العامة من أجل صنع القرارات المتمحورة حول العلم؛

'٣٢' وأعد معظم البلدان الأفريقية سياسات وخططا وطنية متعلقة بالبنى التحتية للمعلومات والاتصالات، وذلك في إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي؛

بناء القدرات

'٣٣' أقامت البلدان الأفريقية شراكة مع العديد من المؤسسات سعيا لمعالجة المشاكل التي تعترض بناء القدرات في أفريقيا؛

'٣٤' أتت مؤسسات أفريقية، مثل مؤسسة بناء القدرات الأفريقية والاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية، بقيمة إضافية إلى بناء القدرات في أفريقيا؛

'٣٥' أنشئت تحت رعاية صندوق النقد الدولي ثلاثة مراكز إقليمية أفريقية للمساعدة التقنية لتدعم عمليات إعداد استراتيجيات الحد من الفقر؛

'٣٦' استحدث الاتحاد الأفريقي/نيباد مؤخرا إطارا استراتيجيا لتنمية القدرات سيستخدم من أجل توجيه أنشطة بناء القدرات في القارة.

التحديات والعقبات

١١ - حدد الاجتماع التحديات والعقبات الرئيسية التالية:

(أ) **في مجال إدارة التنمية المستدامة:**

'١' عدم تكامل أنشطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولجنة الاتحاد الأفريقي تكاملا تاما؛

'٢' أنشأت البلدان الأفريقية آليات إقليمية لوضع اتفاقات بشأن حقوق الإنسان وإنفاذها. وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة هذه الآليات الإقليمية في مجال السلام والأمن وحقوق الإنسان؛

'٣' يلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز إدارة الأموال العامة وتطوير القطاع الخاص.

(ب) **في مجال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة اجتماعيا:**

'١' عدم استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي؛

'٢' الاحتفاظ بمستويات عالية من النمو وضمان إتاحة هذا النمو فرصَ عمل يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام الحد من فقر الدخل؛

'٣' فقر الدخل والتفاوت في توزيع الثروات؛

'٤' اللامساواة المستمرة بين الجنسين في مجالات التنمية الزراعية والريفية التي ما زالت تضعف الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي بشكل عام؛

'٥' ضعف القدرات المؤسسية؛

'٦' نقص الاستثمار في البنى التحتية؛

'٧' الكوارث الطبيعية؛

(ج) في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين:

'١' ارتفاع مستويات الفقر في أفريقيا؛

'٢' قصور الوعي ونقص القدرات؛

'٣' قصور السياسات والأطر التشريعية والاستراتيجيات ونقص التواؤم بين القوانين واللوائح والقواعد والمعايير، وعدم التشديد على إنفاذها؛

'٤' انعدام الحوافز التجارية وتدني المهارات ومحدودية القدرات؛

'٥' من العقبات المحددة التي تحول دون التنمية السياحية المستدامة عدم الاستقرار السياسي والحروب والهجمات الإرهابية؛ وتناقص الاستثمارات ومحدودية الارتباط بالاقتصاد المحلي.

(د) في مجال الموارد الطبيعية أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

'١' يحد من إمكانيات التنمية المستدامة للثروات المعدنية تحديات تتمثل في نقص القدرات على الابتكار والاستثمار والتوزيع، والحوكمة، والاقتصاد الكلي؛

'٢' الفقر وضعف المؤسسات الوطنية مع تدني القدرات الفنية والمالية، وفي بعض الحالات، تشتت المهام والأعمال أو تداخلها؛

'٣' انخفاض مستويات البحث والقدرات العلمية؛

'٤' نقص إمكانيات الحصول على التكنولوجيا المناسبة والفعالة؛

'٥' عدم فهم مسائل الموارد الطبيعية وإدراكها، ولا سيما صلتها بتخفيف حدة الفقر وفوائدها في هذا المجال؛

'٦' نقص القدرة في مجالات تحديد قيمة الموارد الطبيعية والمحاسبة واستخدام الأدوات الاقتصادية المناسبة ووضع المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة؛

'٧' نقص الدعم السياسي والمالي الملائم.

(هـ) **في مجال وسائل التنفيذ:**

'١' عدم إدماج خلق فرص العمل إدماجا تاما في أطر سياسات الاقتصاد الكلي؛

'٢' تدني معدلات الادخار وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم ضمانها؛

'٣' عدم الإعفاء من الديون بالقدر الكافي وحواجز التجارة الخارجية؛

'٤' ضعف القدرة على العرض تجاريا؛

'٥' نقص القدرة ونقص تنسيق السياسات الملائمة والكافية، ونقص تطبيق القوانين الوطنية ومواءمتها في قطاع النقل؛

'٦' نقص المبادرات والاستثمارات الحكومية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك من حيث الاستراتيجيات والنظم والسياسات والقدرات والمؤسسات المناسبة؛

'٧' ارتفاع رسوم الحصول على رخص ونقص المعايير الوطنية وارتفاع تكاليف البنى التحتية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفرعي؛

'٨' ضعف تنسيق الجهود المبذولة لبناء القدرات وعدم تكاملها بشكل كاف؛

'٩' الاعتماد الشديد على القدرات الخارجية؛

الدروس المستفادة والنهج والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها

١٢ - حدد الاجتماع أهم الدروس المستفادة والنهج والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها التالية:

(أ) **في مجال إدارة التنمية المستدامة في أفريقيا:**

'١' من المهم إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، وتقديم دعم أكبر للقطاع الخاص، وتعزيز زيادة أنشطة التوعية الموجهة للمجتمع المدني؛

'٢' التوسع في بناء القدرات، بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية والمالية للاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبلدان؛

'٣' لا بد من دعم وتعزيز التوجه نحو السلام والاستقرار وإرساء الديمقراطية؛

'٤' الاستفادة من الهياكل والممارسات الناشئة، وتعزيز التقدم المحرز في مجال الحوكمة السياسية والإدارة؛

'٥' في مجال الحوكمة الاقتصادية وحوكمة الشركات وتطوير القطاع الخاص، هنالك حاجة لكفالة إتاحة القدرة على تنفيذ الإصلاحات المدروسة جيد؛

'٦' اعتماد نهج كلي نحو معالجة مشكلة الحوكمة، وتحسين النظم المالية العامة والإدارة؛

(ب) في مجال القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة اجتماعيا:

'١' تحقيق معدلات نمو مرتفعة من أجل تمكين البلدان ماليا من التخفيف من حدة الفقر؛

'٢' اعتماد تدخلات استراتيجية متعددة شاملة في نطاق واسع من المجالات؛

'٣' تقديم موارد إضافية، في إطار القطاع الزراعي، بما في ذلك الماشية، وتعزيز اعتماد ممارسات زراعية أفضل، وتكنولوجيا محسنة، وإيجاد الظروف الملائمة للاستثمار والأداء الفعال للسوق، والقيام بإصلاحات تشجع على التحول الهيكلي في الزراعة والاقتصاد الريفي؛

'٤' تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في التحليلات الاقتصادية واستراتيجيات وإجراءات الحد من الفقر، وتقديم التدريب الفني للنساء والفتيات في مجالي التشغيل والصيانة؛

'٥' إضفاء الصفة المؤسسية على السياسات التي تكفل المساواة بين الجنسين، والأخذ بمبدأ التكافؤ بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ بالاتحاد الأفريقي؛

'٦' تكثيف جهود الاستفادة من النجاح الذي تحقق حتى الآن في قطاع التعليم، بما في ذلك تنفيذ السياسات التي من شأنها تعزيز إمكانية الحصول على التعليم، والمساواة والفرص المتساوية للبنين والبنات، والأغنياء والفقراء؛

'٧' ينبغي تصميم التدخلات الصحية وتنفيذها على نحو ملائم من أجل تحقيق نتائج عاجلة، وتحسين فرص بقاء الرضع والأطفال والنساء على قيد الحياة؛

'٨' لا بد أن تتضمن الأنشطة الرامية إلى تعزيز المستوطنات البشرية والتحضر على نحو مستدام، إمكانية الحصول على الأراضي وأمن الحيازة إلى جانب الآلية الملائمة لتمويل المسكن والمأوى للفقراء. وثمة حاجة إلى منع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين تلك الأحياء باستخدام الموارد المحلية والتكنولوجيا والتشجيع على إيجاد الوظائف؛

'٩' يستلزم إمداد المياه والمرافق الصحية على نحو مستدام، الأخذ باستراتيجيات طويلة الأجل وسهلة التطبيق، وخطط للاستثمارات، وتطوير الهياكل الأساسية للإمدادات المائية والمرافق الصحية الحضرية والريفية، إلى جانب إجراء إصلاحات مؤسسية وتشريعية؛

(ج) في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامان:

'١' ينبغي المحافظة على الزخم السياسي والالتزام بتنفيذ البرنامج الإطاري العشري الأفريقي على نحو فعال؛

'٢' ينبغي تعزيز الحوكمة الرشيدة للشركات ونظم إدارة المخاطر من أجل التنفيذ الناجح للسياسات والتدابير الرامية إلى مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية؛

'٣' ينبغي لتنمية السياحة على نحو مستدام أن توضع في الاعتبار عوامل الخطر؛ وتُكفل القيمة الفعالة لسعر السوق، وجودة المنتجات، والشراكات المجتمعية المجدية بين القطاعين الخاص والعام، تدعمها السياسات التي تؤثر في التدفقات الموجهة إلى الفقراء؛

'٤' ينبغي للتدخلات في التنمية الصناعية المستدامة أن تعمل على تحسين الإنتاجية والاستثمار مع التركيز على القضايا الهيكلية، ولا سيما الحاجة إلى بناء القدرات المحلية، وتعزيز العوامل المتعلقة بالأسواق المحلية، وتوفير المنافع العامة؛

'٥' ينبغي معالجة مشكلة الحصول على الطاقة الحديثة في المناطق الريفية وتخوم المدن في إطار استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

'٦' علاوة على ذلك، ينبغي وضع السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية والتنظيمية المؤدية إلى بيئة جذابة للاستثمارات الوطنية؛

'٧' ينبغي للبلدان أن تستهدف التحليل، سعيا إلى فهم الآثار الملموسة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة على قضايا التنمية الرئيسية، للمساعدة في تعميم إدراج إدارة المواد الكيميائية على نحو فعال في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر؛

'٨' ينبغي أن يتم، على جميع المستويات تعزيز أوجه التآذر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية وبالنفايات الخطرة؛

(د) في مجال قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

'١' ينبغي للبلدان تعزيز نظم حوكمة الموارد الطبيعية على جميع المستويات؛ ودعم القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات البشرية والفنية والمالية؛ واعتماد سياسات وتشريعات فعالة وتنفيذها؛ وتعزيز سيطرة أصحاب المصلحة، والمشاركة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها؛

'٢' ينبغي الربط بين المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية وتنسيقها مع عمليات التنمية المحلية من أجل تحقيق أثر أكبر؛

'٣' ينبغي أيضا تقديم الحوافز الملائمة من أجل تشجيع أصحاب المصلحة كافة على المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها على نحو مستدام؛

'٤' ينبغي أن يكون تعزيز القدرة على التكيف وعلى المرونة عن طريق نهج تدعم التنمية المستدامة، من التدخلات الرئيسية في مواجهة تغير المناخ؛

'٥' دعم وتعزيز اتساق السياسات وإدماج الشواغل المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في السياسات والبرامج الإنمائية ذات الأولوية؛

'٦' ينبغي للبلدان زيادة الدعم السياسي لبرامج إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

'٧' تعزيز اقتصاديات البيئة والموارد الطبيعية لكفالة النمو المتكافئ والتنمية المستدامة؛

'٨' يلزم البلدان إدماج ما لجميع قطاعات الموارد الطبيعية من استراتيجيات وخطط عمل على نحو فعال في خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر؛

(هـ) في مجال وسائل التنفيذ:

'١' ينبغي للبلدان تعزيز النمو العادل الذي يراعي صالح الفقراء، إذا أريد أن يكون للنمو أثر إيجابي ملموس على الفقر، كما ينبغي لها اتخاذ تدابير شاملة في إطار سياسات تحقيق الاستدامة للنمو؛

'٢' يلزم إدماج السياسات المتعلقة بالتدفقات المالية على نحو أفضل في سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية عن طريق تقديم الحوافز للاستثمارات التي تشجع على كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية الموجهة نحو الصادرات، والتي لها آثار إيجابية كبيرة على الثروة وعلى توفير الوظائف؛

'٣' علاوة على حشد الموارد المحلية، يلزم التشجيع على المعونات الخارجية من أجل تحقيق مستويات عالية لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي والمحافظة عليها، والتعجيل بأنشطة الحد من الفقر، وكفالة أن تأتي المعونات الجديدة في شكل منح لا في شكل قروض، للحيلولة دون جولة جديدة من أزمات المدفوعات الخارجية؛

'٤' ينبغي للشركاء في التنمية إلغاء الديون المستحقة على كافة البلدان الأفريقية؛

'٥' يلزم زيادة تنسيق وموائمة السياسات والمواقف من أجل تحقيق النجاح في نظام التجارة العالمي، والجمع بين الإصلاحات التجارية والتدابير التكميلية لدعم التكيف؛

'٦' من الضروري في مجال التكامل الإقليمي، تعزيز الجهود المشتركة، مع التزام سياسي دينامي بالتكامل، والتوسع في فرص الاستثمار التي تزيد من الدخل الأفريقي، واستغلال الموارد غير المستغلة؛

'٧' يلزم زيادة تمويل قطاع البنى التحتية، وتكييف السياسات من أجل بناء القدرات المادية والبشرية، وتحديث الإدارة، وجذب القطاع الخاص، وتحسين تسهيلات النقل؛

'٨' ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستثمر في الشباب والأطفال في مجال التعليم الأساسي والعلوم والتكنولوجيا، وأن تكفل أيضا الأوضاع السياسية التي تعدهم خير إعداد لمسؤوليات القيادة مستقبلا؛

'٩' تعزيز الوعي وتحليل السياسات والدعوة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

'١٠' في القطاع الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ينبغي للبلدان الأفريقية تهيئة نفسها بصورة أفضل، لا سيما في مجالات البنى التحتية، والاستعانة بمصادر خارجية والفرص الوظيفية الخارجية من أجل استيعاب الزيادة في الموارد البشرية الماهرة؛

'١١' تستفيد بلدان أفريقية شتى من إمكانية إنشاء مرافق ساتلية إقليمية كجزء من مبادرة مصفوفة المتر المربع، مما يتيح إمكانية تعزيز الاقتصادات المحلية والابتكارات العلمية؛

'١٢' إن القدرات الكافية والملائمة في أفريقيا تتطلب من الحكومات كفالة ارتباط برامج بناء القدرات ارتباطا واضحا بالبرنامج الإنمائي ودفعه قدما؛ وأن تكون استراتيجيات بناء القدرات جيدة التنسيق ومتكاملة.

خامسا – الخاتمة

١٣ – أقر الاجتماع بأنه قد تم إحراز قدر من التقدم في الوفاء ببعض الالتزامات والأهداف في إطار مجموعة القضايا قيد الاعتبار. بيد أنه خلص إلى أنه مازالت هناك تحديات عديدة، وأنه يلزم تكثيف الجهود إذا أريد تحقيق أهداف الحد من الفقر، ووضع البلدان في المنطقة، فرادى وجماعات، على الطريق نحو النمو والتنمية المستدامين، بطريقة متوازنة في المناطق الحضرية والريفية.

١٤ – وأكد الاجتماع على أن التحديات التي يجري مواجهتها والنتائج المرجوة للتنمية مترابطة جميعها. وأكد على الحاجة إلى تلافي تجزئة القضايا، وتخطي الحلول الجزئية في معالجة التحديات، ومن ثم تنفيذ التدابير التي من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز التنمية المستدامة. ونادى الاجتماع، بناء على ذلك، بزيادة النشاط في تعزيز التكامل المتوازن بين الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، ووضع الأطر المؤسسية والاستراتيجية التي تستجيب على نحو ملائم لمتطلبات التنمية المستدامة. وحث الاجتماع أيضا على التآزر في تنفيذ اتفاق ريو وسائر الاتفاقات المتعددة الأطراف.

١٥ – ودعا الاجتماع إلى اعتماد النهج القائمة على الشراكة فيما بين الشركاء في التنمية والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق النتائج المثلى لأدوارها التي يدعم بعضها بعضا. وجرى التأكيد على الحاجة إلى برامج تركز بصورة أكبر على سبل عيش السكان المحليين، وتسعى إلى إشراكهم إشراكا مجديا في معالجة المشكلات ومواجهة التحديات على الصعيد المحلي، بوصف ذلك إحدى الوسائل الرئيسية التي من شأنها

تحقيق فوائد ملموسة من بينها التحول الزراعي، والإدارة المستدامة للأراضي، وتحسين سبل العيش.

١٦ - ودعا الاجتماع أيضا إلى تبني نهج محددة قائمة على الشراكة لتعزيز المشاورات المتعلقة بالتنمية الوطنية المستدامة وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأطر المساعدة الإنمائية، والتخطيط لاستخدام الأراضي، وسائر العمليات المشابهة اللازمة. وعلما بأن التأكيد على مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني التي تربط بين الموارد المخصصة لهذه العمليات بهدف زيادة إدماج سكان الريف وآرائهم، سوف يفيد من آليات تتبع الطلبات الحكومية، وتوحيد الشكل الذي يتخذه تبادل نتائج المشاورات في كافة أنحاء القارة الأفريقية.

١٧ - وفي حين أعرب الاجتماع عن تقديره العميق للدعم المقدم، فقد حث الشركاء في التنمية على زيادة دعمهم بعدة طرق منها الوفاء بتعهداتهم بتمويل التنمية لا سيما على نحو ما تم الاتفاق عليه في ريو (١٩٩٢)، وجوهانسبرغ (٢٠٠٢)، ومونتيري (٢٠٠٢)، ونتائج مؤتمر القمة العالمي (٢٠٠٥)، ومختلف مؤتمرات قمة مجموعة الثمانية. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع على الحاجة إلى ترشيد إجراءات وشروط المانحين من أجل تيسير وصول طلبات التمويل بيسر وسرعة تجهيزه، لا سيما بالنسبة للأطراف الإنمائية الفاعلة والمزارعين في الريف.

١٨ - كما أكد الاجتماع على أن التوسع في الأسواق، لا سيما بالنسبة للمنتوجات الزراعية، مطلب ضروري ومهم لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والنمو المستدام في المنطقة. كما أوضح الاجتماع أنه كلما كانت هياكل حقوق الملكية أوضح، أمكنها أن توفر أساسا للتحول الهيكلي لاقتصادات أفريقيا التي تقودها في المقام الأول الزراعة في معظم الحالات. وإضافة إلى ذلك، يمكن لتعزيز المساواة في أنماط ملكية الأراضي، حيثما وزعت الأراضي بصورة غير عادلة منذ العصور الاستعمارية، أن يسفر عن مستويات أعلى وأنماط أوسع نطاقا للنمو الاقتصادي.

١٩ - وأبرز الاجتماع حاجة المجتمع الدولي إلى تفعيل التزامه بمكافحة تدهور الأراضي وتصحرها. وحث الاجتماع، بناء على ذلك، على زيادة الاستثمارات واستقرارها، على نحو عاجل، في الممارسات الزراعية المستدامة، ومن بينها الإدارة المستدامة للأراضي، وتنفيذ استراتيجيات مكافحة مخاطر الجفاف.

٢٠ - وأكد الاجتماع على الحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية وتقوية الالتزامات بصورة عامة من جانب راسمي السياسات على جميع المستويات إذا أريد تحقيق الأهداف والغايات

المتفق عليها في مختلف المستويات. وأكد الاجتماع أيضا على الحاجة إلى توفير الفرص الوظيفية للشباب والأجيال المقبلة، وعلى الحاجة إلى عدم انتهاك حقوق الإنسان.

٢١ - وأقر المشاركون عرض نتائج الاجتماع بوصفها مساهمة أفريقيا في الدورة السادسة عشرة للجنة.